



المندوبية السامية للتخطيط

ⵜⴰⴳⴷⴰⵢⵜ ⵜⴰⵎⴰⵎⴰⵔⵜ ⵏ ⵓⵔⴰⵎⴰⵔ ⵏ ⵓⵔⴰⵎⴰⵔ

HAUT-COMMISSARIAT AU PLAN

الميزانية الاقتصادية الاستشرافية 2027

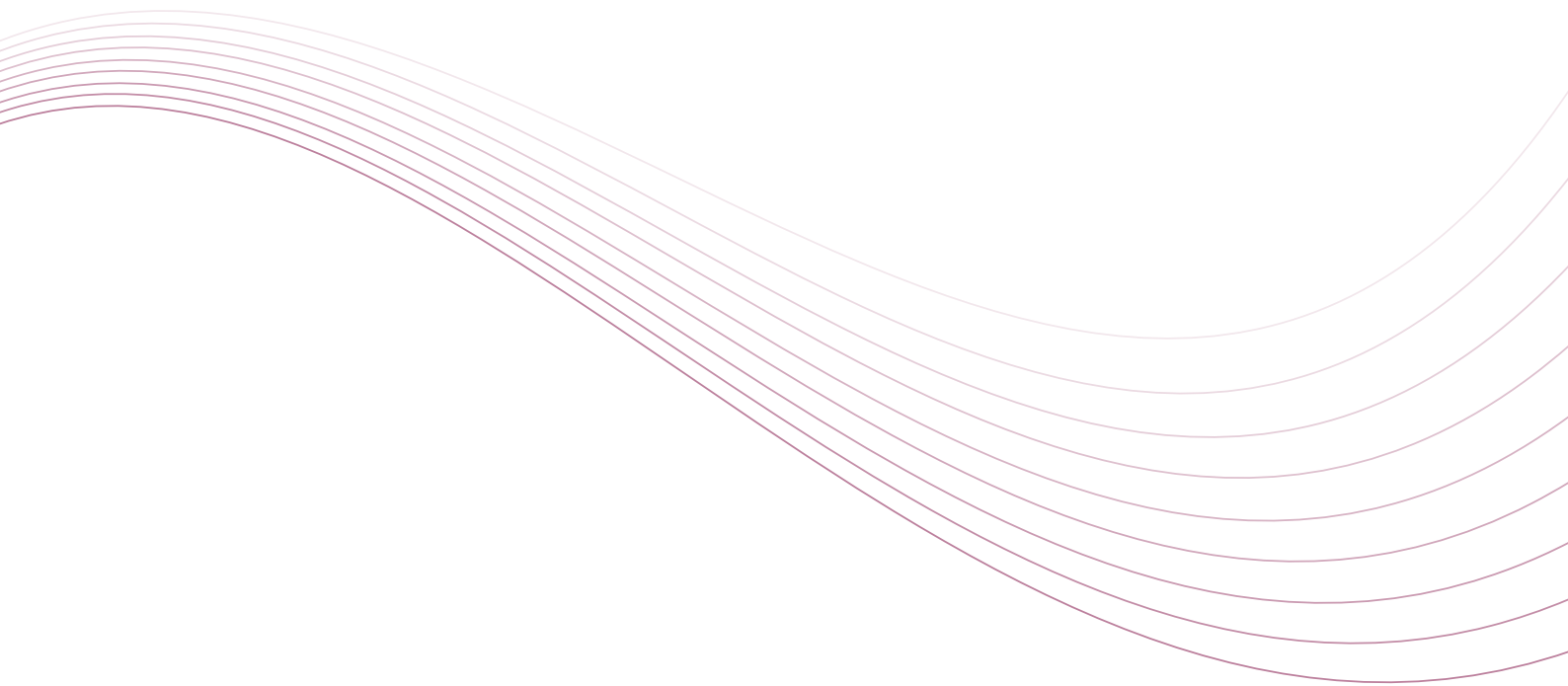
الآفاق الاقتصادية
خلال سنتي 2026 و 2027

يوليوز
2026

الميزانية الاقتصادية الاستشرافية 2027

الآفاق الاقتصادية
خلال سنتي 2026 و 2027

يوليو
2026



المندوبية السامية للتخطيط © 2026

ايولو 3-31، قطاع 16، حي الرياض، الرباط - المغرب، ص. ب.: 178 - 10001
الهاتف: +212(0)5 37 57 69 00 - الفاكس: +212(0)5 37 57 69 15
البريد الالكتروني: contact@hcp.ma

www.hcp.ma

الميزانية الاقتصادية الاستشرافية 2027

الإيداع القانوني

2026PE0005

الرقم التسلسلي القياسي الدولي: 3119-6667 (ISSN)

يرجى الإشارة إلى هذا المنشور على النحو التالي:
المندوبية السامية للتخطيط. 2026. الميزانية الاقتصادية الاستشرافية 2027. الرباط.

7	لائحة المبيانات والبطاقات التأطيرية
9	فرضيات
11	تمهيد
13	ملخص تحليلي
15	تطور أهم المؤشرات الاقتصادية
17	المحيط الدولي
19	المحيط الدولي
25	الاقتصاد الوطني
27	القطاعات الإنتاجية
37	الطلب الداخلي
39	الطلب الخارجي
41	المالية العمومية، المديونية والقطاع النقدي
45	مؤشرات ماكرو اقتصادية



لائحة المبيانات والبطاقات التأطيرية

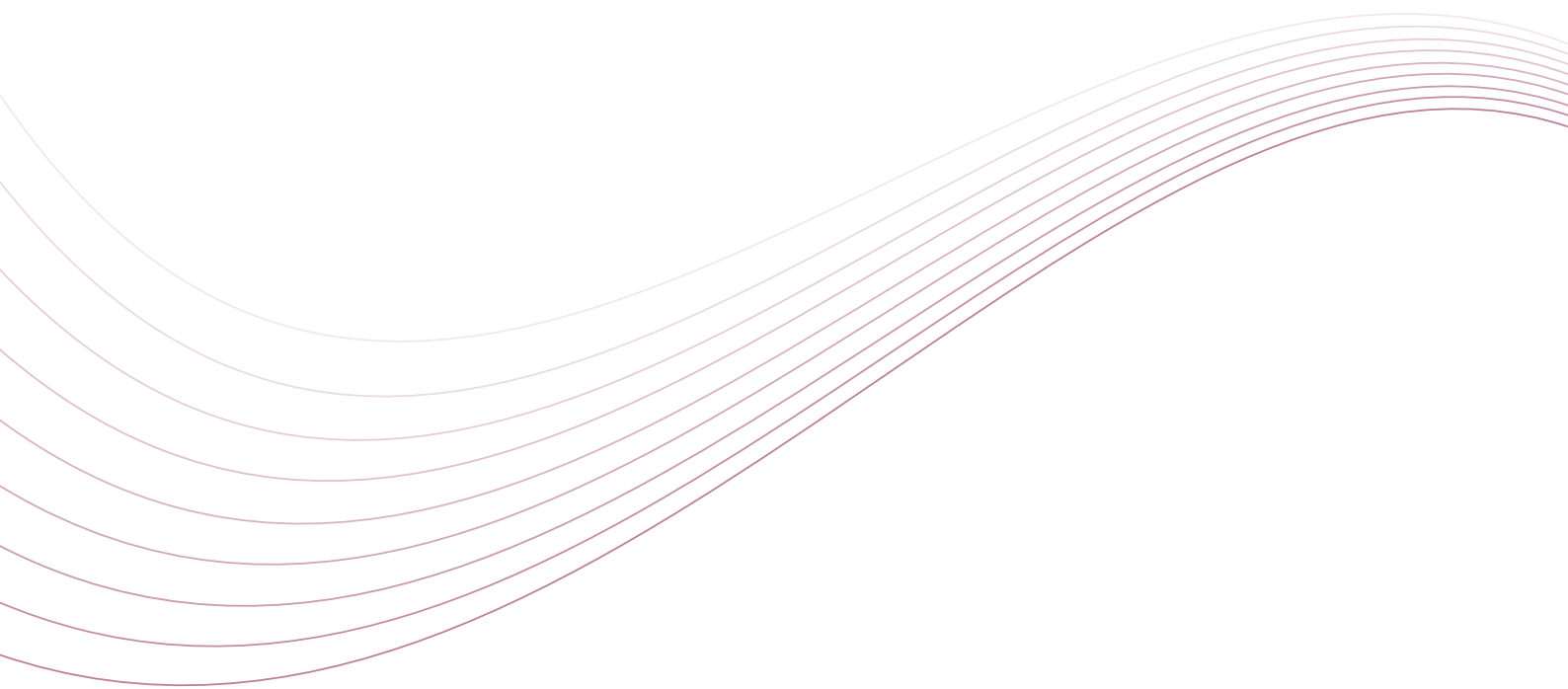
- مبيان 1. تطور معدلات نمو الاقتصاد العالمي والاقتصاديات الكبرى بالنسبة المئوية 19
- مبيان 2. تطور التجارة العالمية بالنسبة المئوية 21
- مبيان 3. تطور أسعار البترول وأسعار المواد غير الطاقية بالنسبة المئوية 23
- مبيان 4. تطور الطلب الخارجي الموجه نحو المغرب بالنسبة المئوية 24
- مبيان 5. إنتاج الحبوب بمليون قنطار وتطور القيمة المضافة للقطاع الفلاحي بالنسبة المئوية 27
- مبيان 6. تطور أنشطة القطاع الثانوي ومساهمتها في النمو الاقتصادي 29
- مبيان 7. تطور أنشطة القطاع الثالث ومساهمتها في النمو الاقتصادي 30
- مبيان 8. تطور القيم المضافة للقطاعات الإنتاجية بالنسبة المئوية 30
- مبيان 9. رسم توضيحي لإنشاء المؤشر الإجمالي للضغوطات الاقتصادية 32
- مبيان 10. مؤشر الضغوطات الاقتصادية الخارجية 1990-2025 33
- مبيان 11. مؤشر الضغوطات على القطاع الفلاحي 1990-2025 34
- مبيان 12. مؤشر الضغوطات الاقتصادية الداخلية 1990-2025 35
- مبيان 13. المؤشر الإجمالي للضغوطات الاقتصادية 1990-2025 36
- مبيان 14. مساهمة أهم مكونات الطلب الداخلي في النمو الاقتصادي بالنقط 38
- مبيان 15. معدلات مكونات الحاجيات التمويلية بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي 38
- مبيان 16. مستوى العجوزات الخارجية بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي 40
- مبيان 17. معدل عجز الميزانية بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي 42
- مبيان 18. بنية دين الخزينة بالنسبة المئوية من المجموع 43
- مبيان 19. الدين العمومي الإجمالي بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي 43

- بطاقة تأطيرية 1. تحولات دينامية التجارة العالمية 21
- بطاقة تأطيرية 2. بين الهشاشة والصمود: تحليل للضغوطات الاقتصادية خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1990 و2025 31



ترتكز التوقعات الاقتصادية لسنتي 2026 و2027 على مجموعة من الفرضيات الماكرو اقتصادية والتي تهدف إلى تأطير تحليل الآفاق الاقتصادية على المدى القصير. وبناء على المعطيات المتوفرة ومنحى تطورات الظرفية الاقتصادية تتمحور هذه الفرضيات حول:

- إنتاج متوسط للحبوب خلال الموسم الفلاحي 2026/2027؛
 - نهج نفس السياسة المالية المعتمدة في السنة الحالية خلال سنة 2027؛
 - تباطؤ الطلب الخارجي الموجه نحو المغرب سنة 2026 وتوقع انتعاشه سنة 2027؛
 - ارتفاع أسعار المواد الأولية على الصعيد الدولي سنة 2026 قبل تراجعها سنة 2027؛
 - تطور تدريجي نحو انخفاض للتوترات بالشرق الأوسط.
- وتظل التوقعات التي تم إعدادها خاضعة لمستويات مرتفعة من عدم اليقين المرتبط بتطور المحيط الدولي وبالتقلبات المناخية.



تقوم المندوبية السامية للتخطيط بإعداد الميزانية الاقتصادية الاستشرافية لسنة 2027، والتي تقدم مراجعة للنمو الاقتصادي الوطني لسنة 2026، وكذا آفاق تطوره خلال سنة 2027. ويمكن هذا التقرير الفاعلين الاقتصاديين وصناع القرار من استشراف التطور الاقتصادي المرتقب خلال سنتي 2026 و2027. كما تعتبر هذه الميزانية الاقتصادية مرجعا لتحديد الأهداف الماكرو اقتصادية، والمحتمل الاعتماد عليها أثناء تحضير القانون المالي لسنة 2027.

ويرتكز إعداد الميزانية الاقتصادية على النتائج المؤقتة للمحاسبة الوطنية ونتائج البحوث الفصلية وأشغال تتبع وتحليل الظرفية التي تقوم بها المندوبية السامية للتخطيط وكذا مختلف المؤسسات الوطنية والدولية. وتعتمد المعطيات المتعلقة بالمحيط الدولي على الإصدارات الأخيرة لصندوق النقد الدولي: تحديث الآفاق الاقتصادية العالمية، يوليو 2026.

وقد أعدت التحليلات الواردة في هذا التقرير من طرف قسم الميزانية الاقتصادية التابع لمديرية التوقعات والمستقبلية.

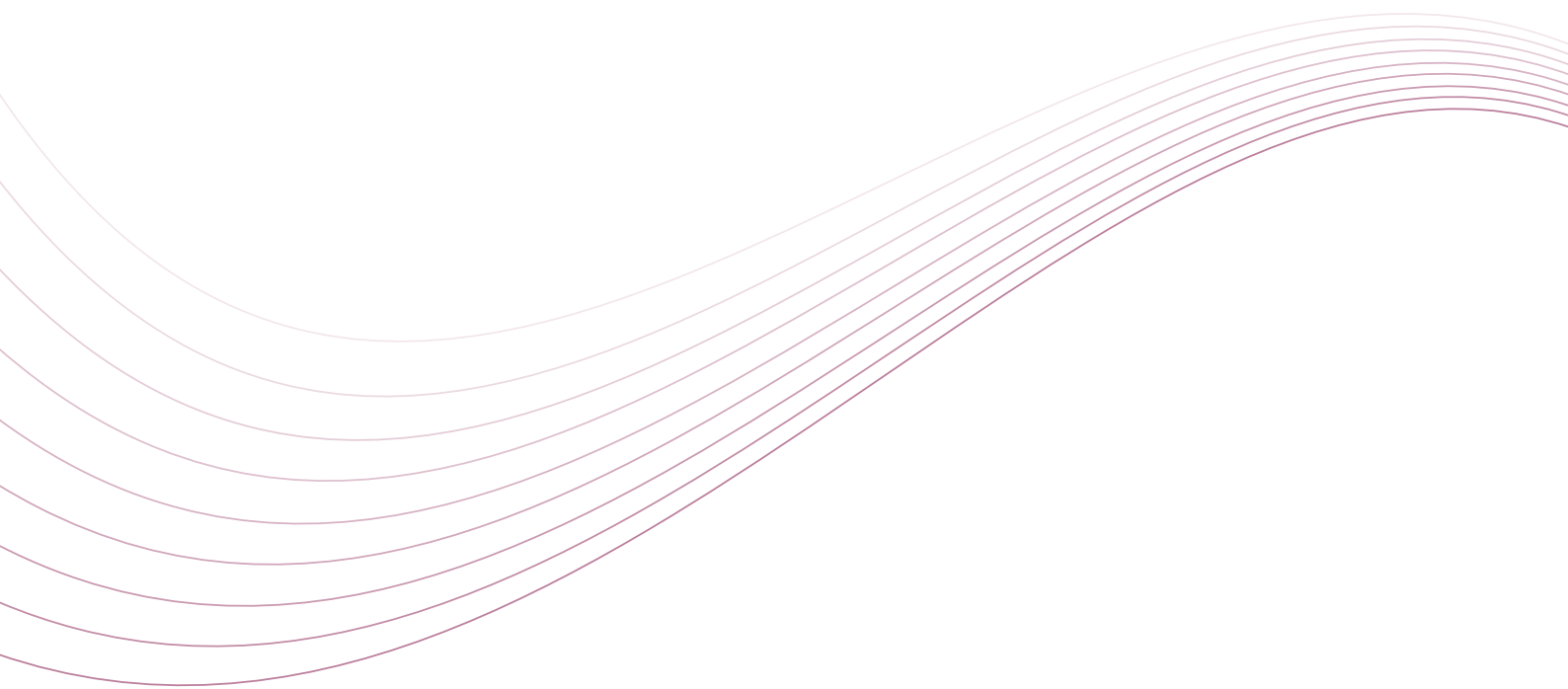
وقد تم حصر توقعات هذا الإصدار بتاريخ 10 يوليو 2026.



أدى تصاعد التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط في بداية سنة 2026، والتي تمثلت في شلل حركة الملاحة البحرية في مضيق هرمز، إلى ارتفاع أسعار المواد الأولية وإلى اضطراب سلاسل التوريد العالمية. وهكذا، سيعرف النشاط الاقتصادي العالمي تراجعاً في معدل نموه إلى حوالي 3٪ سنة 2026 عوض 3,5٪ المسجلة سنة 2025، قبل أن يسجل انتعاشاً طفيفاً لتبلغ وتيرة نموه 3,4٪ سنة 2027. وسيؤثر تباطؤ التجارة العالمية على الطلب الخارجي الموجه نحو المغرب، الذي سيتراجع من 4,9٪ سنة 2025 إلى 2,6٪ سنة 2026 قبل أن يتحسن من جديد إلى 2,9٪ سنة 2027.

وسيسجل الاقتصاد الوطني نتائج جيدة سنة 2026 حيث ستبلغ وتيرة نموه 4,8٪، مدعماً أساساً بالانتعاش الاستثنائي للنشاط الفلاحي، قبل أن تتباطأ وتيرة نموه إلى 3٪ سنة 2027، بناءً على فرضية إنتاج متوسط للحبوب. وسيواصل الطلب الداخلي دعمه للنمو الاقتصادي، نتيجة انتعاش الاستهلاك النهائي وقوة الاستثمار، رغم التقلبات الخارجية. وستتأثر المبادلات الخارجية بضعف الطلب الموجه نحو المغرب وبارتفاع أسعار المواد الأولية مما سيؤدي إلى تفاقم عجز الميزان التجاري سنة 2026.

وعلى مستوى المالية العمومية، سيتقلص عجز الميزانية بشكل طفيف لينتقل من 3,5٪ من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2025 إلى 3,4٪ سنة 2026 ثم إلى 3,2٪ المرتقبة سنة 2027، مستفيداً من الدينامية الجيدة للمداخيل. وفي هذا السياق، ستستمر معدلات المديونية في منحائها التنافسي الذي بدأت سنة 2023.



تطور أهم المؤشرات الاقتصادية

النمو الاقتصادي



%3

2027

%4,8

2026

الناتج الداخلي
الإجمالي غير الفلاحي



%4,2

2027

%3,3

2026

القيمة المضافة
القطاع الفلاحي



%-6,8

2027

%19,1

2026

القيمة المضافة
للقطاع الثاثل



%4,2

2027

%3,9

2026

القيمة المضافة
للقطاع الثانوي



%3,7

2027

%1,1

2026

معدل عجز الميزانية*



%3,2

2027

%3,4

2026

معدل عجز
الحساب الجاري*



%3,6

2027

%3,9

2026

معدل التضخم
(المؤشر الضمني)



%1,5

2027

%1,9

2026

معدل الدين
العمومي الإجمالي*



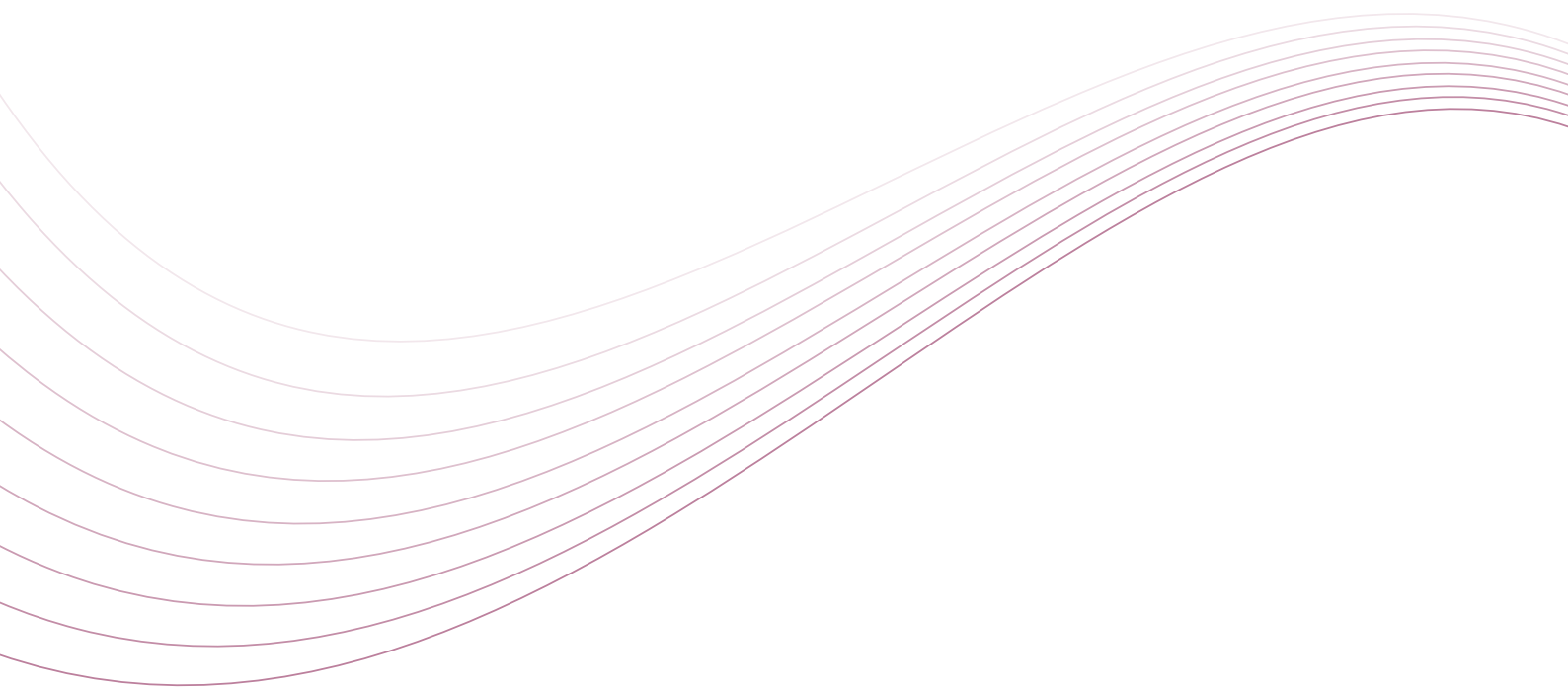
%76,1

2027

%76,5

2026

* بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي



المحيط الدولي

غموض الآفاق الاقتصادية في سياق
تزايد التوترات الجيوسياسية



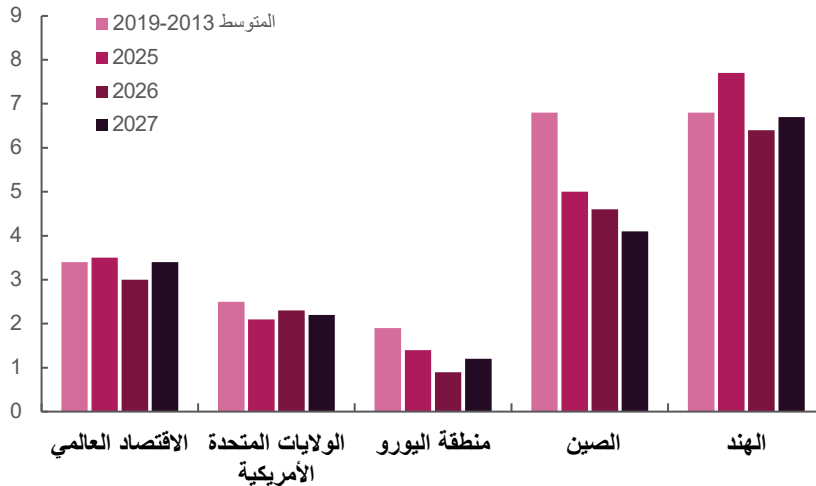
غموض الآفاق الاقتصادية في ظل استمرار التوترات الجيوسياسية

أدى تصاعد التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط في بداية سنة 2026، والتي تجلت في شلل حركة الملاحة البحرية في مضيق هرمز، إلى ارتفاع أسعار المواد الأولية واضطرابات على مستوى سلاسل التوريد العالمية. وستؤثر هذه الصدمة، مصحوبة بتشديد الشروط التمويلية على النشاط الاقتصادي العالمي الذي يرتقب أن يتراجع معدل نموه إلى وتيرة 3٪ سنة 2026 عوض 3,5٪ المسجلة سنة 2025، قبل أن يسجل انتعاشا طفيفا ليبلغ حوالي 3,4٪ سنة 2027.

غير أن حدة هذا التباطؤ ستخفف نتيجة تعبئة الاحتياطات الاستراتيجية من طرف أهم الاقتصاديات المستهلكة للمواد الأولية ونتيجة دينامية الاستثمارات التكنولوجية، خاصة في مجال الذكاء الاصطناعي مما سيساهم جزئيا في تخفيف حدة آثار الصدمة الطاقية.

ورغم مؤشرات تراجع التصعيد بين واشنطن وطهران خلال نهاية شهر يونيو من سنة 2026، تبقى آفاق الاقتصاد العالمي غامضة، حيث أصبح النشاط الاقتصادي يتطور في ظرفية تطبعها اختلالات كبيرة، حيث أنه رغم تراجع حدة التوترات الجيوسياسية، فإن وتيرة انتعاش الاقتصاد العالمي ستظل متواضعة نتيجة التداعيات المالية للأزمة الحالية، خاصة تفاقم العجزات العمومية المرتبطة بالإعانات الاستعجالية وبتزايد حدة الهشاشة بالبلدان المعتمدة على الواردات من الموارد الأساسية.

مبيان 1. تطور معدلات نمو الاقتصاد العالمي والاقتصاديات الكبرى بالنسبة المئوية



المصدر : صندوق النقد الدولي، يوليو 2026.

وبخصوص الدول المتقدمة، يتوقع أن يتراجع معدل نمو اقتصادياتها من 1,9٪ سنة 2025 إلى 1,7٪ سنة 2026، نتيجة الانعكاسات السلبية للأزمة الطاقية على القدرة الشرائية للأسر وعلى القطاع الصناعي، خاصة في أوروبا واليابان، قبل أن يستقر في حدود 1,8٪ سنة 2027.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية، سيسجل النمو الاقتصادي معدلا متوسطا يناهز 2,2٪ خلال سنتي

2026 و2027، وذلك رغم تداعيات أزمة الشرق الأوسط والرسوم الجمركية المطبقة. وتعزى هذه الدينامية بالأساس إلى التحفيزات الجبائية وقوة الاستثمار الخاص، خاصة في الذكاء الاصطناعي الذي مكن المقاولات من تعويض ارتفاع تكاليف الإنتاج. وبالموازاة مع ذلك، سيواصل الاقتصاد الأمريكي الاستفادة من سياسة مالية توسعية، حيث سيصل العجز العمومي إلى حوالي 7٪ من الناتج الداخلي الإجمالي. وسيؤثر تشديد السياسة النقدية والغموض الذي يحيط بمناخ الأعمال على استهلاك الأسر، الذي يعد قاطرة رئيسية للنشاط الاقتصادي. وسيتسارع التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية، مما سيدفع الاحتياطي الفيدرالي إلى الإبقاء على أسعار الفائدة مستقرة في مستويات عالية.

وبالإضافة إلى ذلك، سيعرف النمو الاقتصادي في منطقة اليورو، تباطؤًا كبيرًا لينتقل من 1,4٪ سنة 2025 إلى 0,9٪ سنة 2026، نتيجة التأثيرات المستمرة للحرب في أوكرانيا على الاقتصاد الأوروبي وكذلك التداعيات الناتجة عن أزمة مضيق هرمز. وتساهم هذه الظرفية غير المستقرة في تكريس حالة الترقب لدى المقاولات وتراجع ثقة الأسر. وفي سياق ارتفاع الأسعار، سيواصل البنك المركزي الأوروبي تشديد سياسته النقدية، في حين ستبقى السياسة المالية سنة 2026 محايدة، قبل أن يتم تشديدها سنة 2027 لضمان استدامة المالية العمومية. غير أن النمو الاقتصادي في منطقة اليورو سيسجل سنة 2027 انتعاشًا متواضعًا ليصل إلى 1,2٪، مدعما بالتراجع المرتقب لأسعار الطاقة وتحسن الطلب الداخلي والتجارة الخارجية.

وبخصوص اقتصاديات الدول الصاعدة والنامية ستسجل أنشطتها تباطؤًا ملحوظًا، لتنتقل وتيرة نموها من 4,5٪ سنة 2025 إلى 3,8٪ سنة 2026. ويعزى ذلك أساسًا إلى ارتفاع أسعار المواد الأولية والتكاليف التمويلية. ورغم الانتعاش المرتقب خلال سنة 2027 بحوالي 4,5٪، تبقى هذه الدينامية غير كافية لتدارك التأخر المتراكم في النمو خلال السنوات الأخيرة.

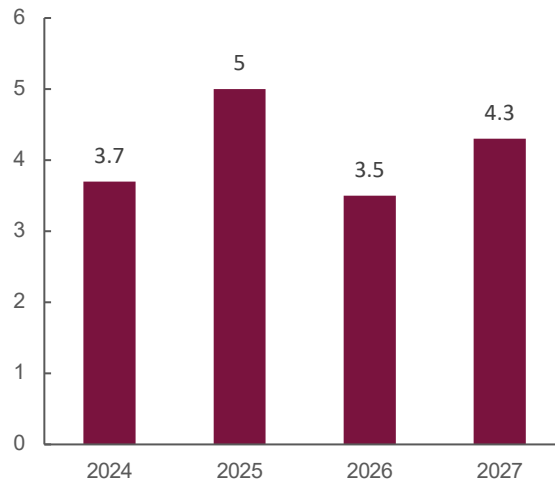
وسيسجل نمو الاقتصاد الصيني تباطؤًا ملحوظًا لينتقل من 5٪ سنة 2025 إلى 4,6٪ سنة 2026 ثم إلى 4,1٪ سنة 2027. ويعزى هذا التراجع إلى التداعيات المستمرة لأزمة القطاع العقاري والركود النسبي الذي يعرفه سوق الشغل. كما يرتقب أن يتراجع معدل نمو الاقتصاد الهندي من 7,7٪ إلى 6,4٪ سنة 2026، متأثرًا بارتفاع أسعار الطاقة، قبل أن يسجل انتعاشًا سنة 2027 ليلبلغ 6,7٪، نتيجة دينامية الاستهلاك الخاص وقوة قطاع الخدمات وارتفاع الصادرات مدعومة بدخول اتفاقيات تجارية استراتيجية حيز التنفيذ.

ورغم ارتفاع مداخل الصادرات من المواد الأولية سيسجل النمو الاقتصادي في روسيا وتيرة متواضعة، حيث سيبقى مستقرًا في حدود 1٪ على المدى القصير، حيث سيواصل تأثره بتداعيات الحرب في أوكرانيا وتفاقم عجز اليد العاملة وكذا تشبع القدرات الإنتاجية وتشديد العقوبات الاقتصادية الدولية. ومن جهته، سيستقر النمو الاقتصادي البرازيلي في حدود 2,3٪ خلال سنتي 2026-2027، مدعما بالأداء الجيد للتجارة الخارجية، غير أنه سيتأثر بتشديد السياسة النقدية التي تحد من الاستثمار.

وستراجع وتيرة نمو المبادلات التجارية على الصعيد العالمي لتنتقل من 5٪ سنة 2025 إلى 3,5٪ سنة 2026. ويعزى هذا التباطؤ إلى الاضطرابات الجيوسياسية بالشرق الأوسط التي أدت إلى اختلالات في

سلاسل التوريد وارتفاع تكاليف النقل البحري وتمديد آجال الشحن. وستتأثر التدفقات التجارية بارتفاع الرسوم الجمركية وتنامي التوجه نحو أقلمة سلاسل القيمة وركود الاستهلاك العالمي. وستعرف دينامية التجارة العالمية سنة 2027 انتعاشا طفيفا لتسجل زيادة بـ 4,3٪، مستفيدة من التراجع التدريجي لتأثيرات القيود الجمركية ولتداعيات الاضطرابات الجيوسياسية.

مبيان 2. تطور التجارة العالمية بالنسبة المئوية



المصدر : صندوق النقد الدولي، يوليو 2026.

وسيؤدي تباطؤ التجارة العالمية إلى تراجع الطلب الموجه نحو المغرب، منتقلا من 4,9٪ سنة 2025 إلى 2,6٪ سنة 2026 قبل أن يرتفع من جديد إلى 2,9٪ سنة 2027. ويرتبط هذا المنحى بشكل وثيق بتراجع النشاط الاقتصادي داخل منطقة اليورو، الوجهة الرئيسية للصادرات المغربية.

بطاقة تأطيرية 1. تحولات دينامية التجارة العالمية

أصبحت المبادلات التجارية على الصعيد العالمي، والتي كانت مبنية منذ فترة طويلة على منطق الربح المادي، تخضع إلى عوامل تتعلق بمقتضيات الأمن الجيوسياسي. إن تصاعد التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين إلى جانب الصراعات في أوكرانيا والشرق الأوسط يجسد صحة مفهوم «عسكرة التجارة»¹. في ظل هذه الوضعية، لم تعد التدفقات التجارية مجرد رافعة لتحفيز النمو الاقتصادي بل أصبحت وسائل لممارسة الضغوطات الاستراتيجية. وهذا النمط يجرى وحدة السوق العالمية لصالح تكتلات إقليمية، حيث باتت استمرارية الإمدادات والسيادة التكنولوجية تحتلان الأولوية على الميزة الجمركية.

وفي هذا الإطار، تبرز استراتيجيتان تعيدان رسم خريطة التجارة الدولية حيث تعتمد أولاهما على نقل الأنشطة إلى مناطق جغرافية قريبة أو ما يسمى «التوطين القريب» والذي يهدف إلى منح الأولوية للقرب الجغرافي لتأمين الإمدادات مثل إعادة تموقع الاستثمارات الأمريكية في المكسيك وتوجه الاستثمارات

1 فاريل ونيومان. « الترابط المسلح: كيف تشكل الشبكات الاقتصادية العالمية الضغوطات التي تمارسها الدول. الأمن العالمي. 2019.

الأوروبية نحو منطقة المغرب العربي بينما يعتمد النهج الثاني على التوافق الأيديولوجي والسياسي القائم على نقل الأنشطة نحو دول صديقة أو ما يعرف بالتوطين لدى الحلفاء. ويمثل هذا التحول، القائم على إعادة هيكلة الإنتاج ضمن شركات موثوقة، انتقالاً جوهرياً من عولمة قائمة على النجاعة إلى عولمة قائمة على الصمود، حيث أصبحت موثوقية الشريك أصلاً استراتيجياً يفوق في أهميته تنافسية الأسعار.

وقد حدث هذا التحول تدريجياً بين سنتي 2020 و2026، إذ بدأ بدافع تأمين متطلبات الأمن الصحي ثم استمر ليشمل السعي نحو تحقيق السيادة التكنولوجية، وصولاً في نهاية المطاف إلى المرحلة الحالية التي تشهد صعود ما يسمى «بالحمائية الخضراء». ويكرس هذا التوجه العودة القوية للدولة كفاعل اقتصادي محوري في الأسواق، وهو ما تجلّى بوضوح في برامج الدعم الضخمة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا². وفي الوقت نفسه، يؤكد اللجوء إلى آليات مثل نظام تعديل الكربون على الحدود أن المقتضيات البيئية غدت أدوات حقيقية للدفاع التجاري.

وتشير منظمة التجارة العالمية أنه منذ اندلاع الحرب في أوكرانيا فإن المبادلات التجارية بين التكتلات المتنافسة تتطور بوتيرة أقل مقارنة بوتيرة التدفقات التجارية الإقليمية، مما يعكس تبايناً متزايداً بين اقتصاديات الدول الغربية واقتصاديات دول مجموعة «بريكس». وعلى المدى البعيد، قد يؤدي هذا التباين البنوي إلى تفاقم تكاليف الإنتاج، والحد من مكاسب الفعالية المرتبطة بالتخصص الدولي بالإضافة إلى إضعاف أوجه التعاون في مجال الابتكار. وفي هذا السياق، تشير منظمة التجارة العالمية إلى أن الناتج الداخلي الإجمالي العالمي سيفقد ما بين 5٪ إلى 7٪ من وتيرة نموه الاتجاهي، في حال استمرت إجراءات التكتل الإقليمي على نحو مستمر.

ويستند هذا التحول نحو حمائية تنظيمية إلى إطار معياري متزايد الصرامة، يقوم على معايير تقنية، ومتطلبات مطابقة، وشهادات استدامة، والتي باتت اليوم تؤطر الجزء الأكبر من التجارة العالمية. ويفوق تأثير هذه القيود التنظيمية³ اليوم على المبادلات التجارية ثلاثة أضعاف تأثير الرسوم الجمركية التقليدية مما يجعل القدرة على استيفاء هذه المعايير شرطاً حتمياً للولوج إلى الأسواق الدولية والاستمرار فيها.

ويندرج المغرب إلى جانب المكسيك واقتصاديات دول أخرى ضمن الدول التي تعرف بالدول «الرابطة» والتي تتموقع على طرق استراتيجية للمبادلات العالمية. ورغم امتلاكه ميزة جغرافية استثنائية كنقطة الربط بين أوروبا وإفريقيا والمحيط الأطلسي إلا أنها لم تعد كافية لوحدها لضمان قدراته التنافسية، في بيئة تجارية تشدد فيها القيود التنظيمية.

وبناء على ذلك، أصبح تأمين الولوج المستدام إلى الأسواق لا يعتمد فقط على الموقع الجغرافي بل يبقى رهيناً بقدرة النسيج الإنتاجي الوطني على استيفاء متطلبات المطابقة وتحويلها إلى ميزة تنافسية، ويتطلب ذلك معالجة بعض أوجه القصور البنوية التي لا تزال تحد من تنافسية المنتجات الوطنية.

2 القانون حول تقليص التضخم والمخطط الصناعي للميثاق الأخضر.

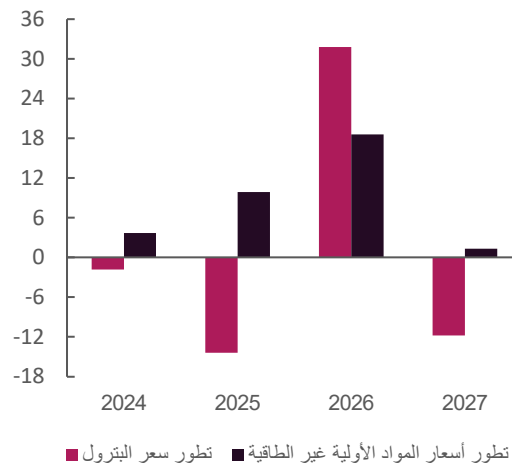
3 مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، «الحوافز غير المرئية: تكاليف التدابير غير الجمركية»، 2026.

ورغم تحسن مؤشر القدرات الإنتاجية للمغرب الذي ارتفع من 34,7 سنة 2000 إلى 47,1 سنة 2024⁴ والذي يعكس زيادة ملحوظة إلا أن الرهان الحقيقي يكمن في تكثيف المحتوى التكنولوجي للمنتجات الموجهة للتصدير، من أجل الانتقال بالمغرب إلى «قطب صناعي وتنافسي».

وبناء على هذه الآفاق، يتطلب هذا التحول البنيوي للبلاد استثمارا مستداما في الرأسمال اللامادي وكذا تعزيز التعاون بين المقاولات والجامعات ومراكز الأبحاث لضمان تحويل التموقع الجغرافي للمملكة إلى ميزة استراتيجية مستدامة.

وقد أثر توقف الملاحة البحرية في مضيق هرمز على الأسواق العالمية للمواد الأولية، التي عرفت اضطرابات أدت إلى زيادة ملحوظة في تكاليف منتجات الطاقة والمعادن. وهكذا، سيسجل متوسط أسعار النفط الخام ارتفاعا بحوالي 31,8٪ سنة 2026 ليبلغ 89,2 دولارا للبرميل قبل أن يتراجع إلى 78,7 دولارا سنة 2027 نتيجة التحسن التدريجي للعرض. وستعرف أسعار الغاز الطبيعي ارتفاعا بـ 22٪ سنة 2026.

مبيان 3. تطور أسعار البترول وأسعار المواد غير الطاقية بالنسبة المئوية

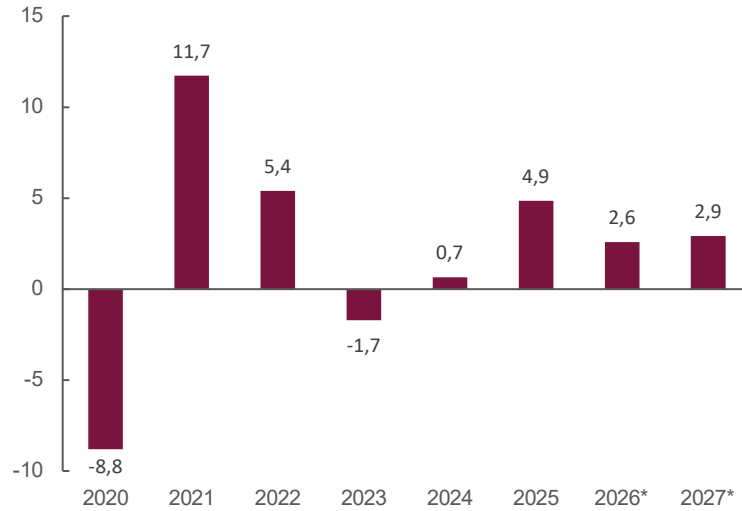


المصدر: صندوق النقد الدولي، يوليو 2026.

وفي المقابل، سيسجل مؤشر أسعار المواد الأولية غير الطاقية ارتفاعا ملحوظا لينتقل من 9,9٪ سنة 2025 إلى 18,6٪ سنة 2026. وستسجل أسعار الأسمدة ارتفاعا بـ 26٪ سنة 2026 حيث ستؤدي، مصحوبة بتفاقم تكاليف النقل، إلى ارتفاع تكاليف السلع الغذائية بـ 8٪. وبالموازاة مع ذلك، سيواصل التحول الطاقى دعمه لأسعار المعادن الصناعية، في حين سترتفع المعادن النفيسة بشكل ملحوظ نظرا لمكانتها كملاذ آمن. وهكذا، سيرتفع معدل التضخم العالمي من 4,1٪ سنة 2025 إلى 4,7٪ سنة 2026 قبل أن يتراجع إلى 3,9٪ سنة 2027.

وفي هذا السياق، الذي يتميز بالضغوطات التضخمية، سيواصل كل من البنك المركزي الأوروبي والاحتياطي الفيدرالي الأمريكي تشديد سياساتهما النقدية، الشيء الذي سيؤدي إلى استقرار قيمة اليورو مقابل الدولار في حدود 1,16 دولار خلال سنتي 2026 و2027.

مبيان 4. تطور الطلب الخارجي الموجه نحو المغرب بالنسبة المئوية

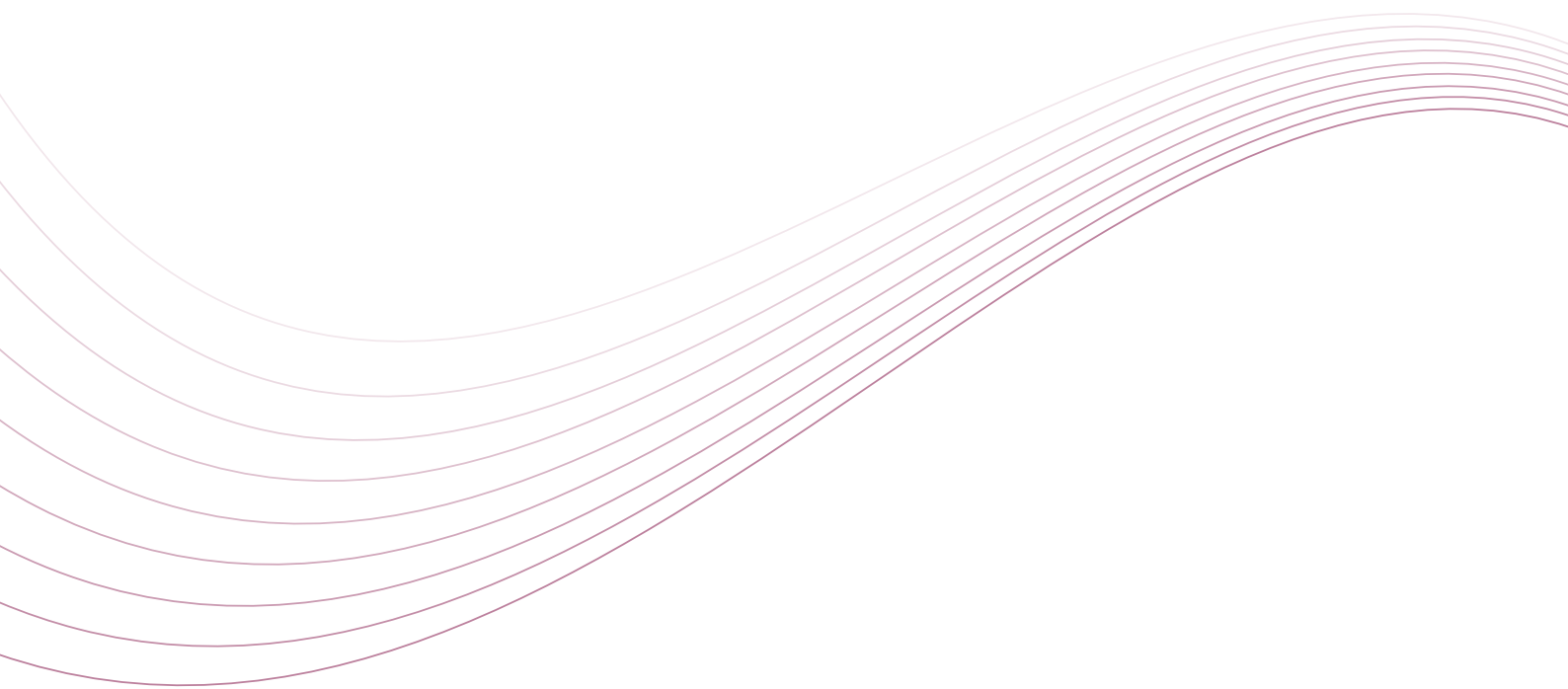


* توقعات.

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

الاقتصاد الوطني

استمرار دينامية النمو الاقتصادي الوطني سنة 2026،
قبل تباطئه المرتقب سنة 2027

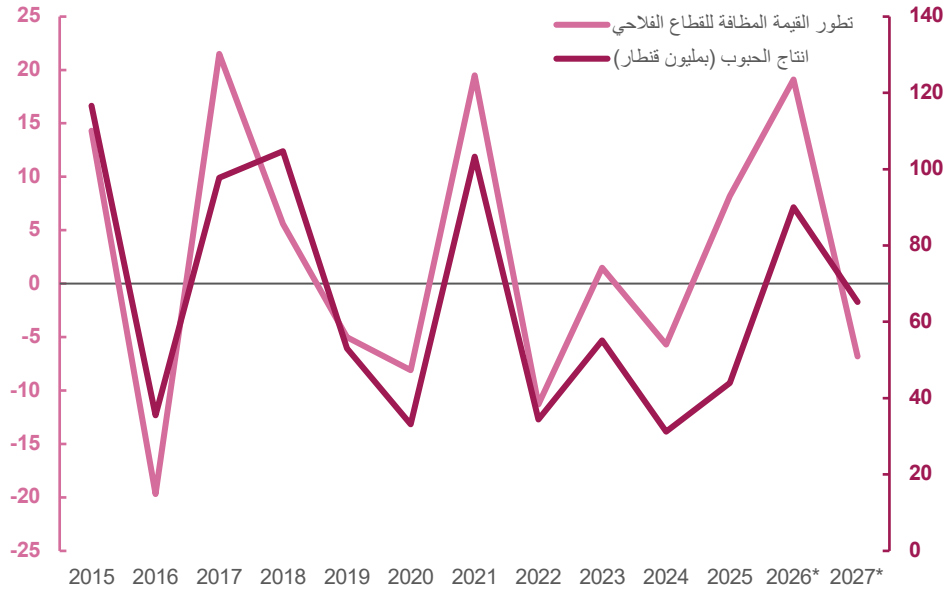


استمرار دينامية العرض مدعما بانتعاش القطاع الفلاحي، قبل تباطئه المرتقب سنة 2027

سيعزز الاقتصاد الوطني من نتائجه الجيدة سنة 2026، ليسجل وتيرة نمو تناهز 4,8٪، مدعما أساسا بالانتعاش الاستثنائي للنشاط الفلاحي. وفي أفق سنة 2027، وبناء على فرضية إنتاج متوسط للحبوب، سيتباطأ النشاط الاقتصادي ليستقر نموه في 3٪.

وقد استفاد الموسم الفلاحي 2026/2025 من التساقطات المطرية الغزيرة وذات التوزيع الجغرافي الجيد، حيث مكنت من تدارك العجز المسجل في بداية الموسم ومن إعادة تكوين احتياطي مائية مهمة ومن تحسن الغطاء النباتي. وقد بلغت المساحات المزروعة من الحبوب حوالي 3,9 مليون هكتار، حيث يرتقب أن يبلغ إنتاج الحبوب ما يناهز حوالي 90 مليون قنطار⁵، أي بزيادة بـ 50,6٪ مقارنة بمعدل العشر سنوات الأخيرة. كما سيسجل الإنتاج الفلاحي نتائج جيدة مدعما بتحسين إنتاج الأشجار مما يعكس الآثار الإيجابية للظروف المناخية الملائمة التي طبعت هذا الموسم.

مبيان 5. إنتاج الحبوب بـ 90 مليون قنطار وتطور القيمة المضافة للقطاع الفلاحي بالنسبة المئوية



* توقعات.

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، وزارة الفلاحة

بالإضافة إلى ذلك، ستعزز دينامية القطاع الفلاحي بانتعاش أنشطة تربية الماشية، المدعمة بالآثار الإيجابية لبرنامج إعادة تشكيل القطيع. وفي ظل هذه الظروف، ستسجل القيمة المضافة للقطاع الفلاحي ارتفاعا بـ 19,1٪ سنة 2026 قبل أن تنخفض بـ 6,8٪ سنة 2027، بفعل أثر الأساس بناء على سيناريو متوسط لإنتاج الحبوب خلال الموسم الفلاحي المقبل.

ورغم تأثرها بانخفاض الإنتاج من الصيد الساحلي ستسجل أنشطة الصيد البحري تحسنا طفيفا بعد تراجعها سنة 2025. وهكذا، سيسجل القطاع الأولي زيادة بـ 18,1٪ سنة 2026، ليساهم بـ 1,9 نقطة في النمو الاقتصادي الوطني. وخلال سنة 2027، سيعرف هذا القطاع انخفاضا بـ 6,3٪، ليسجل مساهمة سالبة في نمو الناتج الداخلي الإجمالي بـ 0,8 نقطة.

وستسجل الأنشطة غير الفلاحية تباطؤا في قيمتها المضافة لتستقر في حدود 3٪ سنة 2026 عوض 3,9٪ سنة 2025 قبل أن تعرف انتعاشا بحوالي 4٪ سنة 2027، خاصة نتيجة تحسن الأنشطة الصناعية وقوة القطاع الثالثي. وستكون هذه الدينامية مدعمة بتعزيز الطلب الداخلي وبالأثر الإيجابي للمشاريع الاستثمارية الكبرى الجاري تنفيذها.

وستعرف القيمة المضافة للصناعات الغذائية خلال سنتي 2026 و 2027 زيادات قدرت في المتوسط بـ 2,4٪، مستفيدة من التأثيرات الإيجابية للموسم الفلاحي 2026/2025 ومن تعزيز الطلب.

وستواصل صناعات النسيج والألبسة تأثرها بالتحديات البنوية، لتسجل انخفاضا بـ 1,1٪ سنة 2026 بعد تراجعها بـ 0,6٪ سنة 2025. وخلال سنة 2027، يتوقع أن تسجل أنشطة هذه الصناعات انتعاشا بـ 1,3٪، مدعمة بالعصرنة التدريجية لسلاسل القيمة، والنهوض بمستوى الإنتاج والانفتاح على أسواق تصديرية جديدة.

وستعرف صناعات معدات النقل انتعاشا في أنشطتها لتستقر وتيرة نموها في حدود 5,9٪ سنة 2026 و 5,7٪ سنة 2027 بعد 0,4٪ سنة 2025، مدعمة بمرونة القيود التنظيمية الأوروبية المطبقة وارتفاع الطلب على قطاع السيارات. بالإضافة إلى ذلك، ستواصل هذه الأنشطة الاستفادة من النتائج الجيدة لقطاع صناعة الطيران والآثار الإيجابية لمسار تطوير التكنولوجيات المرتبطة بالبطاريات الكهربائية.

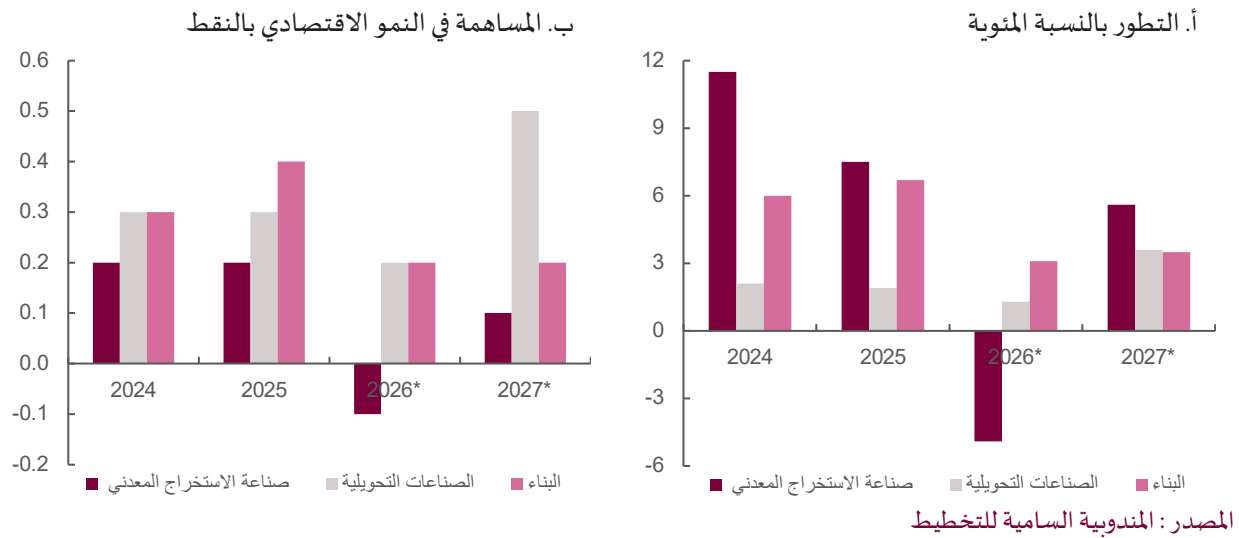
وستتأثر أنشطة الصناعة الكيماوية بالتأثير المزدوج لاختلالات سلاسل التموين العالمية وتزايد تقلبات أسعار المدخلات. كما ستؤثر التوترات الجيوسياسية بالشرق الأوسط على تدفقات التموين من الكبريت واليوريا والأمونياك الواردة من منطقة الخليج، مما سيؤدي إلى الزيادة في تكاليف الإنتاج. غير أن توجيه الإنتاج لمجموعة المكتب الشريف للفوسفات نحو إنتاج السوبر فوسفات الثلاثي، سيساهم في التخفيف جزئيا من أثر هذه الإكراهات. وبالإضافة إلى ذلك، من الممكن أن يساهم التعليق المؤقت للرسوم التعويضية الأمريكية على الأسمدة المغربية، انطلاقا من شهر يوليوز من سنة 2026، في إعادة النهوض بالإنتاج. وستعرف أنشطة الصناعات الكيماوية سنة 2027 انتعاشا، مستفيدة من طلب عالمي قوي على الأسمدة ومشتقات الفوسفات، ارتباطا بانفراج تدريجي للضغوط على سلاسل التوريد.

كما ستراجع القيمة المضافة لقطاع الاستخراج المعدني سنة 2026 عوض زيادة بـ 7,5٪ سنة 2025، نتيجة انخفاض الطلب على الفوسفات الخام وذلك بفعل تداعيات النزاع الحالي بالشرق الأوسط. ويتوقع أن يسجل هذا القطاع سنة 2027 انتعاشا، ارتباطا بانتعاش الطلب الوارد من الصناعات التحويلية.

ومن جهة أخرى، سيعرف قطاع البناء تباطؤًا ملحوظًا في وتيرة نموه لتستقر في حدود 3,1٪ سنة 2026 عوض 6,7٪ المسجلة سنة 2025. ويعزى هذا التباطؤ إلى تداعيات ارتفاع التكاليف الطاقية واللوجستية على أسعار مواد البناء وإلى تراجع الطلب. غير أنه من المرتقب أن تستفيد أنشطة هذه القطاع من مواصلة تنفيذ برنامج الدعم المباشر للسكن واستمرار الأوراش الكبرى للبنية التحتية. كما يتوقع أن يعرف القطاع سنة 2027 انتعاشًا بـ 3,5٪، نتيجة مواصلة تنفيذ مشاريع البنية التحتية المرتبطة بكأس العالم 2030 وتلك المتعلقة بشبكات النقل.

وستسجل أنشطة القطاع الثانوي نمواً بـ 1,1٪ سنة 2026 قبل أن تسجل انتعاشاً لتستقر وتيرة نموها في حدود 3,7٪ سنة 2027، حيث ستبلغ مساهمتها في النمو الاقتصادي الوطني حوالي 0,3 نقطة سنة 2026 و0,9 نقطة سنة 2027.

مبيان 6. تطور أنشطة القطاع الثانوي ومساهمتها في النمو الاقتصادي



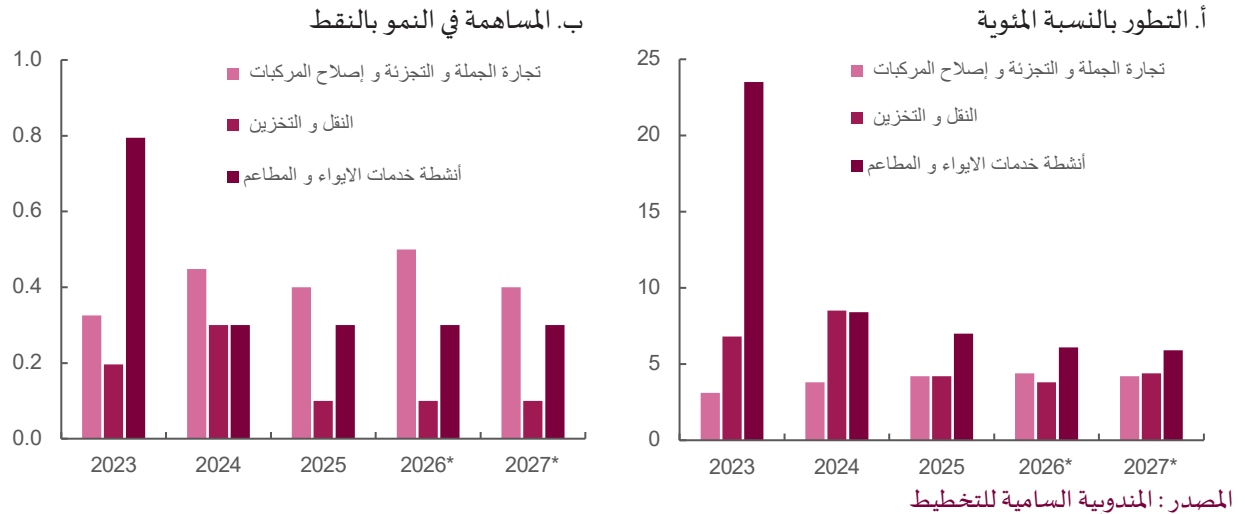
ومن جهته، سيواصل القطاع الثالثي تسجيل نتائج جيدة، بوتيرة نمو في حدود 3,9٪ سنة 2026 و4,2٪ سنة 2027، مساهما في نمو الناتج الداخلي الإجمالي بحوالي 2 نقط سنة 2026 و2,2 نقط سنة 2027. وستعرف أنشطة قطاع التجارة سنة 2026 تحسناً بـ 4,4٪، مستفيداً من الدينامية الاقتصادية الوطنية ومن قوة الطلب الداخلي، نتيجة الآثار الإيجابية للموسم الفلاحي 2026/2025. وستعزز هذه الوتيرة لتستقر سنة 2027 في حدود 4,2٪.

وستواصل أنشطة خدمات الإيواء والمطاعم تطورها الإيجابي خلال سنتي 2026 و2027 رغم تباطؤها مدعومة بتعزيز أعداد الوافدين من السياح ومداخليل الأسفار، وكذا بالمجهودات المبذولة في إطار الترويج لوجهة المغرب. ومن المرتقب أن تتعزز هذه الدينامية بالاستعدادات المبذولة لتنظيم كأس العالم 2030، والتي من شأنها أن تساهم في توسيع الطاقة الاستيعابية، وتحسين الخدمات، وتعزيز الموقع الدولي للمغرب.

وستسجل أنشطة النقل ارتفاعاً بـ 3,8٪ سنة 2026، مدعومة بمواصلة نمو تدفقات المسافرين والبضائع، وتوسيع الطاقة الاستيعابية للمطارات والموانئ، وتحسين الخدمات اللوجستية. وسيتواصل

هذا المنحى الملائم خلال سنة 2027، حيث ستتحسن وتيرة نمو هذه الأنشطة لتستقر في حدود 4,4٪، مدعمة خاصة بارتفاع حركة النقل السكاني المرتبط بالخطوط الجديدة وتكثيف التدفقات الجوية.

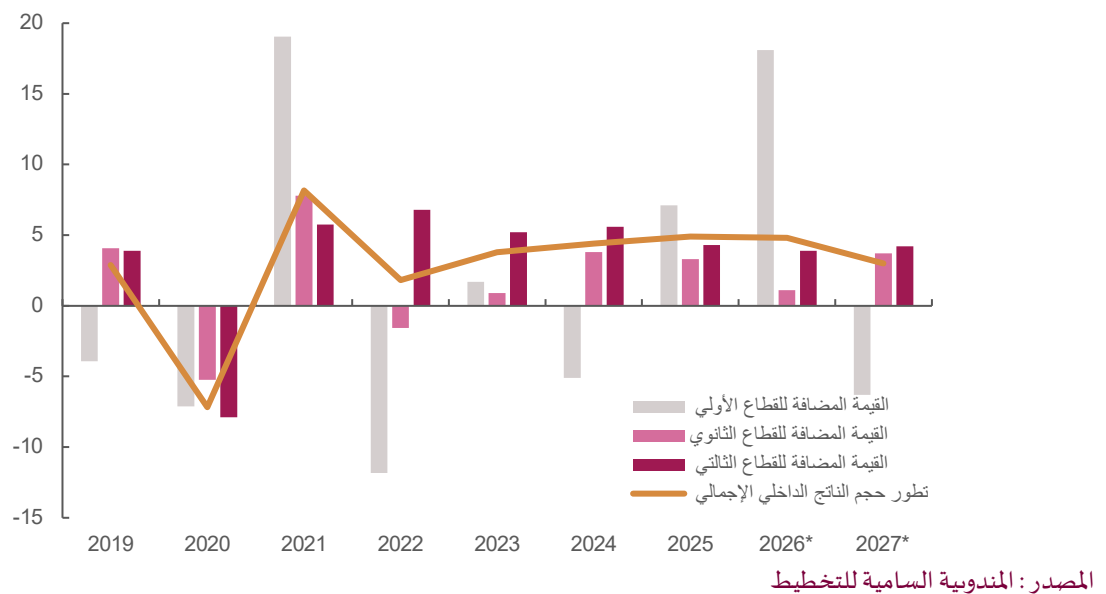
مبيان 7. تطور أنشطة القطاع الثالث ومساهمتها في النمو الاقتصادي



وبالإضافة إلى ذلك، ستواصل الخدمات غير التسويقية تسجيل وتيرة نمو موجبة تقدر بحوالي 3,1٪ سنة 2026 و 3٪ سنة 2027، نتيجة ارتفاع كتلة الأجور وإحداث مناصب مالية.

في ظل هذه الظروف، وبناء على الارتفاع المرتقب في الضرائب والرسوم على المنتجات الصافية من الإعانات، سيسجل الناتج الداخلي الإجمالي زيادة بـ 4,8٪ سنة 2026 قبل أن يتراجع إلى حوالي 3٪ سنة 2027. وعلى المستوى الإسمي، سينتقل نمو الناتج الداخلي الإجمالي من 6,8٪ سنة 2026 إلى 4,5٪ سنة 2027، مما يؤدي إلى تضخم، مقاسا بالمؤشر الضمني للناتج الداخلي الإجمالي، يبلغ 1,9٪ سنة 2026 و 1,5٪ سنة 2027.

مبيان 8. تطور القيم المضافة للقطاعات الإنتاجية بالنسبة المئوية



بطاقة تأطيرية 2. بين الهشاشة والصمود: تحليل للضغوطات الاقتصادية خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1990 و2025

أمام تعدد وتوالي الصدمات الجيوسياسية والمناخية، لم يعد تحليل الوضعية الاقتصادية المعتمد على تتبع النمو والتضخم أو رصيد الحسابات الخارجية، كافيا لرصد حجم الضغوطات التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني، ولهذه الغاية تم إعداد مؤشر إجمالي للضغوطات الاقتصادية يمكن من تحديد وفهم تأثير هذه الاضطرابات وقنوات انتقالها خلال الفترة 1990-2025.

وقد أظهر الاقتصاد الوطني مرونة وصمودا ملحوظين، نتيجة تنويع محركات نموه، ودور دينامية الطلب الداخلي كقاطرة للنمو الاقتصادي، غير أن مواطن الهشاشة لا تزال قائمة، لا سيما فيما يتعلق بالتعرض للتقلبات المناخية، والتبعية الطاقية، وحساسية الطلب الخارجي الموجه للمغرب لظرفية شركائه الأوروبيين.

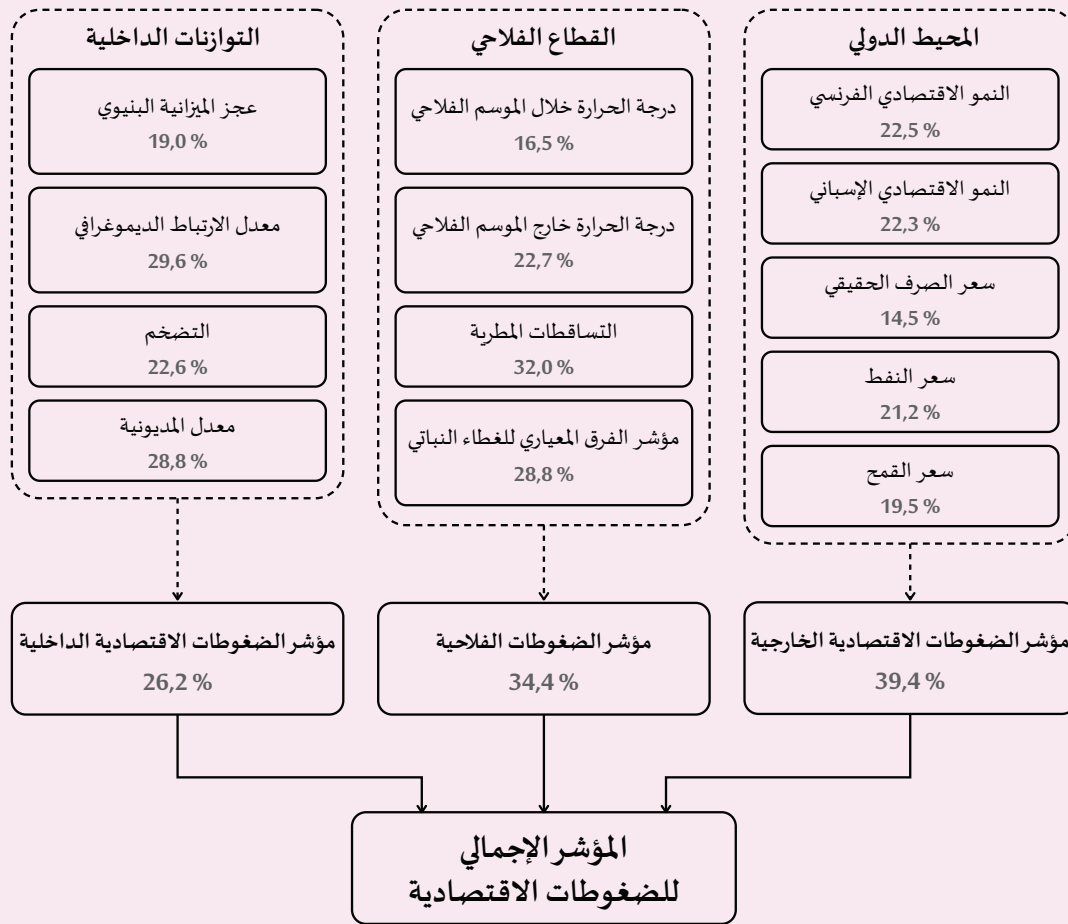
ويتكون المؤشر الإجمالي للضغوطات الاقتصادية الذي تم إعداده من ثلاثة مؤشرات فرعية للضغوطات الاقتصادية تم تهيئها حسب المنهجية المعتمدة من طرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية⁶ المتعلقة بالمؤشرات المركبة وذلك كما يلي:

- مؤشر الضغوطات الاقتصادية الخارجية: ويقيم مدى هشاشة الاقتصاد الوطني أمام الصدمات الخارجية المرتبطة بتقلبات أسواق المواد الأولية والظرافية لدى الشركاء الرئيسيين للمغرب؛
- مؤشر الضغوطات المرتبطة بالقطاع الفلاحي: ويمكن من قياس مستوى الضغوطات التي تؤثر على القطاع الفلاحي عبر الظروف المناخية، والتي يتم تقييمها بناء على معطيات التساقطات المطرية، ودرجات الحرارة، والغطاء النباتي المستمدة من الصور الملتقطة بالأقمار الاصطناعية؛
- مؤشر الضغوطات الاقتصادية الداخلية: ويلخص مستوى الضغوطات ذات المصدر الداخلي والتي يتم استيعابها عبر المالية العمومية، والبنية الديموغرافية، وتطور الأسعار وتأثيرها على الشروط التمويلية.

وتجدر الإشارة إلى أن القيم الموجبة لهذا المؤشر الإجمالي للضغوطات الاقتصادية تشير إلى اشتداد الضغوطات الاقتصادية، في حين تعكس القيم السالبة مرحلة من الانفراج أو بيئة اقتصادية ملائمة. وتمنح الترجيحات المعتمدة أهمية تنازلية للضغط الخارجي، يليه الضغط الفلاحي، ثم الضغط الداخلي، وهو ما يعكس بنية اقتصاد حساس في آن واحد للأسعار الدولية، ومرتهن بالأداء الفلاحي، وخاضع لإكراهات داخلية تؤثر على مسار نموه.

6 منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: دليل إعداد المؤشرات المركبة، 2008.

مبيان 9. رسم توضيحي لإنشاء المؤشر الإجمالي للضغوطات الاقتصادية



-----> تحليل عبر المركبات الرئيسية من المستوى الأول (المتغيرات إلى المؤشرات الفرعية)
 <----- تحليل عبر المركبات الرئيسية من المستوى الثاني (المؤشرات الفرعية إلى المؤشر الإجمالي)

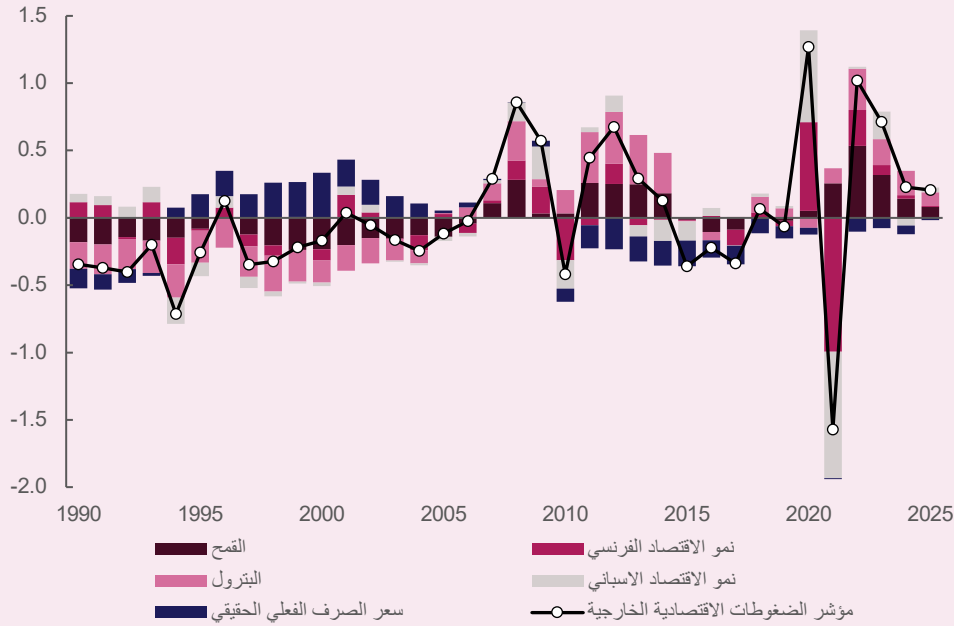
المصدر : المندوبية السامية للتخطيط

يتميز التحليل المقترح في هذه الدراسة بين فترتين. الأولى تمتد من سنة 1990 إلى سنة 2010، حيث يجد المؤشر الإجمالي للضغوطات الاقتصادية مصدره بشكل أكبر في الضغوطات الاقتصادية الداخلية والضغوطات على القطاع الفلاحي. أما الثانية، الممتدة بين 2011 و2025، فتتسم بتحول مصادر الضغوطات الاقتصادية نحو العوامل الخارجية، ويتزامن صدمات متعددة المصادر منذ مطلع العقد الثاني من الألفية الثالثة.

هيمنة الضغوطات الاقتصادية الداخلية والفلاحية بين سنتي 1990 و2010

سجل مؤشر الضغوطات الاقتصادية الداخلي في بداية التسعينيات مستويات مرتفعة نتيجة الاختلالات في التوازنات الاقتصادية المسجلة خلال العقد السابق، في حين عرف مؤشر الضغوطات الاقتصادية الخارجية مستويات منخفضة إلى غاية سنة 2006 في سياق محيط دولي ملائم.

مبيان 10. مؤشر الضغوطات الاقتصادية الخارجية 1990-2025

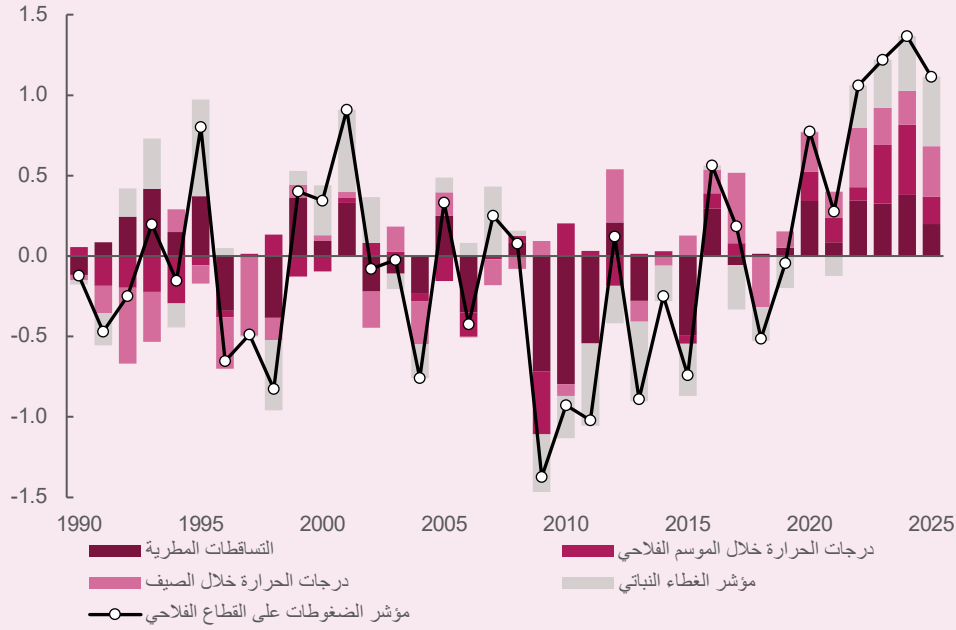


المصدر : المندوبية السامية للتخطيط

في حين سجل مؤشر الضغوطات على القطاع الفلاحي تقلبات أكثر حدة نتيجة تأثره بنيويا بالتقلبات المناخية. فخلال الفترة الممتدة بين سنتي 1990 و2009، حيث عرف مؤشر الضغوطات على القطاع الفلاحي تقلبات قوية تميزت بارتفاعات كبيرة خلال سنة 1995 وخلال الفترة بين سنتي 1999 و2001. وتعكس الذروة المسجلة على مستوى المؤشر الإجمالي للضغوطات الاقتصادية في منتصف التسعينيات قدرة الضغوطات المناخية على الانتشار إلى كامل الاقتصاد، بسبب غياب آليات متطورة بشكل كاف للحد من ذلك.

كما أن ضعف مؤشر الضغوطات الاقتصادية الخارجية خلال هذه الفترة لم يكن كافيا لتغطية تزامن ارتفاع مؤشر الضغوطات الداخلية والضغوطات على القطاع الفلاحي، حيث تظل الاختلالات الاقتصادية في هذه المرحلة، بالدرجة الأولى داخلية ومناخية.

مبيان 11. مؤشر الضغوطات على القطاع الفلاحي 1990-2025

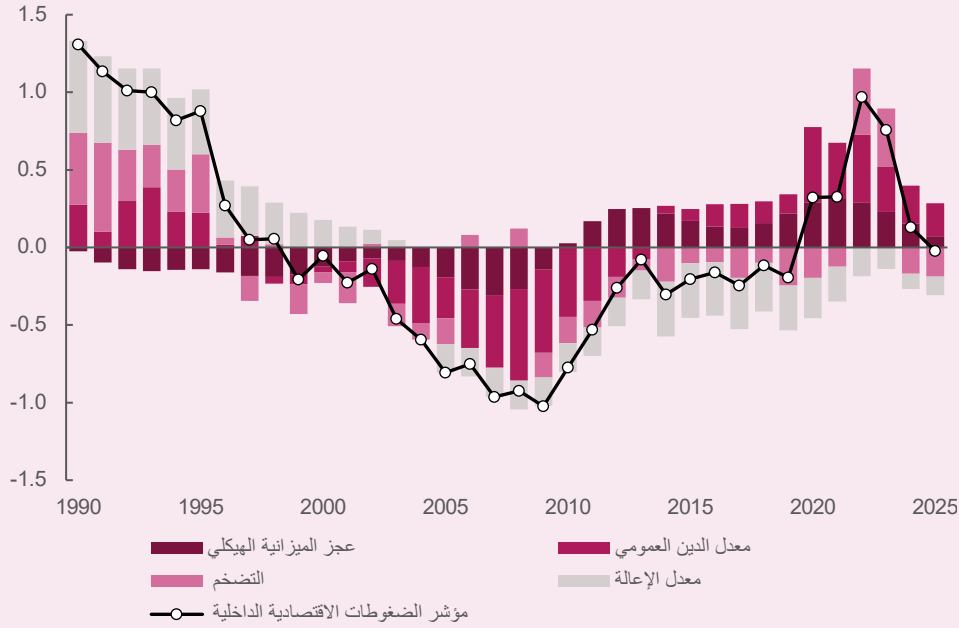


المصدر : المندوبية السامية للتخطيط

وانطلاقاً من النصف الثاني من سنوات 1990، وخاصة خلال سنوات 2000، تحسنت التوازنات الداخلية، حيث أصبح مؤشر الضغوطات الاقتصادية الداخلية سالبا بين 2007 و2009، في سياق عرف إصلاحات اقتصادية واستثمارات عمومية وانفتاح تجاري تدريجي وعصرنة للبنية الانتاجية. كما ساهم التحكم في التضخم في الحفاظ على بيئة مناسبة للطلب الداخلي ولتمويل الاستثمار، في حين أن التقلص النسبي للإكراهات الميزانية والمالية ساهم في خفض الضغوطات الاقتصادية الداخلية.

وبعد مرحلة الانفراج التي ميزت بداية سنوات 2000، تدهورت الوضعية الاقتصادية العالمية بداية من سنة 2007، لتبلغ ذروتها خلال أزمة سنة 2008. وقد انتقلت هذه الصدمة الخارجية إلى الاقتصاد الوطني من خلال تقلص الطلب الخارجي وتقلبات أسعار المواد الأولية. غير أن تعزيز التوازنات الماكرو اقتصادية الداخلية بالإضافة إلى الظروف الفلاحية الملائمة منح المغرب هوامش مهمة لامتصاص هذه التوترات.

مبيان 12. مؤشر الضغوطات الاقتصادية الداخلية 1990-2025



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

تغير بنية الضغوطات: ضغوطات خارجية أكبر بين 2011 و2025

عرف مؤشر الضغوطات الاقتصادية الخارجية بين سنتي 2011 و2014، ارتفاعا تحت تأثير أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو وارتفاع أسعار المواد الأولية في الأسواق الدولية. وبالموازاة مع ذلك، بدأ مؤشر الضغوطات الاقتصادية الداخلية في الارتفاع التدريجي، حيث أصبح كل من العجز البنيوي للميزانية ومعدل المديونية من العوامل الرئيسية المحددة لارتفاعه.

وخلال الفترة الممتدة من سنة 2015 إلى سنة 2019، لوحظ تباين بين المؤشرات الفرعية، حيث سجل مؤشر الضغوطات الاقتصادية الخارجية انفراجا نسبيا صاحبه مستوى منخفض من الضغوطات الداخلية، في حين أن القطاع الفلاحي الذي عرف ظروفًا ملائمة إلى غاية سنة 2015، تأثر سنة 2016 بالظروف المناخية الصعبة التي طبعت ذلك الموسم وانتقل بذلك نحو إكراهات مائية بنوية.

وشكلت سنة 2020 قطيعة مع التطورات التي عرفتها الفترة الأخيرة، لتسجل ارتفاعات متزامنة للمؤشرات الفرعية الثلاثة، وتجلّى ذلك في ركود ملحوظ في النشاط الاقتصادي في فرنسا وإسبانيا، وارتفاع مؤشر الضغوطات على القطاع الفلاحي وتصاعد مؤشر الضغوطات الاقتصادية الداخلية. وأبانت سنة 2021 عن وضعية خاصة، حيث انتقل المؤشر الإجمالي للضغوطات الاقتصادية إلى المنطقة السالبة نتيجة تأثير أساسي مرتبط بالانتعاش بعد الأزمة، دون تحسن فعلي للتوازنات.

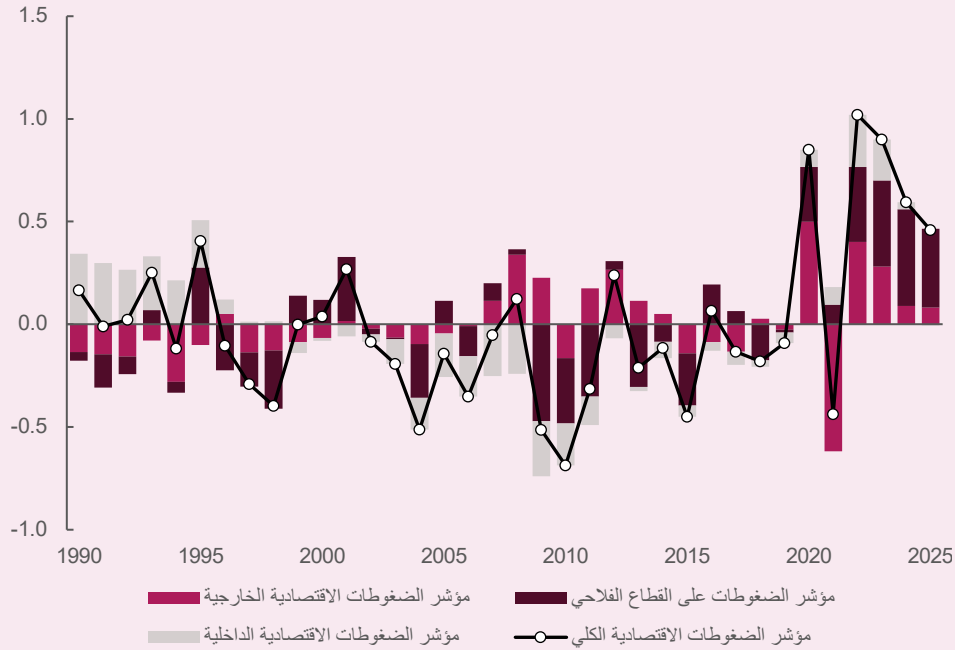
وانطلاقا من سنة 2022، استعادت مصادر الضغوطات الاقتصادية الثلاثة منحها التصاعدي بشكل متزامن، حيث أدت الحرب في أوكرانيا إلى صدمة تضخمية عالمية، تفاقمت نتيجة موجات الجفاف المتتالية مما أدى إلى ارتفاع مؤشر الضغوطات على القطاع الفلاحي إلى أعلى مستوياته خلال سنة 2024 وباتت هذه الظروف المناخية تشكل إكراها هيكليا منذ ذلك الحين. كما بدأ مؤشر الضغوطات

الاقتصادية الخارجية والداخلية بالتراجع تدريجيا منذ سنة 2023، دون أن يسجل مؤشر الضغوطات الاقتصادية الإجمالي انخفاضا ملحوظا.

على المستوى الداخلي، أدى اللجوء المتزايد للمالية العمومية لتخفيف الصدمات والحفاظ على المداويل ودعم الإصلاحات الاجتماعية إلى تقوية مساهمة العجز البنيوي للميزانية والمديونية في تفاقم مؤشر الضغوطات الاقتصادية الداخلي والذي استقر في مستويات مرتفعة بعد سنة 2021. غير أنه بعد سنة 2023، سجل مؤشر الضغوطات الداخلية اتجاها تراجعيا، يعكس الانخفاض التدريجي للضغوطات التضخمية. لكن هذا التباطؤ يظل نسبيا بالنظر إلى الاختلالات المستمرة للمكونات المالية.

يوضح تطور مؤشر الضغوطات الاقتصادية الإجمالي أن هناك تحولا عميقا في الضغوطات الاقتصادية التي واجهها الاقتصاد الوطني خلال العقود الثلاثة الماضية. في البداية، كان المغرب معرضا بشكل أساسي لهشاشة داخلية ومناخية، لكنه منذ سنة 2011 أصبح يتأثر بشكل متزايد بالصدمات الخارجية المتتالية. كما تبرز الأزمات الجيوسياسية الأخيرة والأكراهات المائية التي أصبحت إشكالية بنيوية أن الاقتصاد المغربي يتطور في ظرفية تتميز بضغوطات اقتصادية مركبة ومستمرة، يصبح فيه تدبير التوازنات الماكرو اقتصادية معقدا.

مبيان 13. المؤشر الإجمالي للضغوطات الاقتصادية 1990-2025



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

وفي هذا السياق، من شأن الأزمة الحالية في مضيق هرمز أن ترفع مؤشر الضغوطات الاقتصادية الخارجية إلى مستوى يناهز مستواها لسنة 2023، مدفوعة بارتفاع الأسعار على الصعيد الدولي وتباطؤ النمو لدى الشركاء الرئيسيين. في المقابل، سيعود مؤشر الضغوطات على القطاع الفلاحي إلى المنطقة السالبة، تحت تأثير المؤشرات الايجابية الموسم الفلاحي 2026/2025. وبذلك، ستتخذ صورة سنة 2026 شكل ضغط اقتصادي خارجي متصاعد، يقابله انفراج فلاحي.

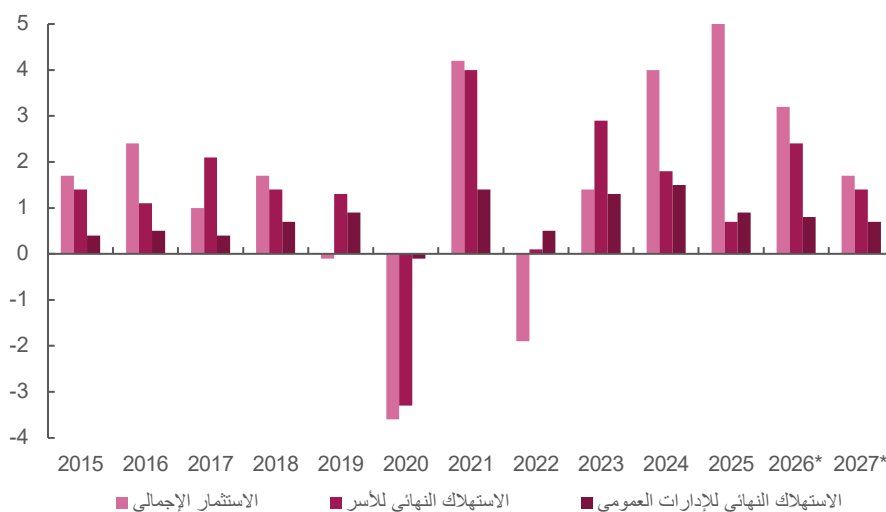
دينامية الطلب الداخلي مدعمة باستهلاك الأسر ومجهودات الاستثمار

سيواصل الطلب الداخلي دعمه للنمو الاقتصادي خلال سنتي 2026 و2027، حيث سيسجل مساهمات موجبة في النمو رغم استمرار التقلبات الخارجية. وستكون هذه الدينامية مدعمة بانتعاش الاستهلاك النهائي، مصحوبا بمجهودات الاستثمار الذي رغم تباطؤه سيحافظ على منحنى نمو قوي. وسيسجل حجم الاستهلاك النهائي للأسر زيادة بـ 4,4٪ سنة 2026، قبل أن تتراجع وتيرة نموه إلى 2,4٪ سنة 2027، مسجلا بذلك مساهمة في النمو تناهز 2,5 نقط سنة 2026 و 1,3 نقطة سنة 2027. ويمكن تفسير هذا المنحنى بتعزيز المكتسبات في الأجور، وارتفاع المداخيل الفلاحية وكذا بالنتائج الجيدة لتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج. وستواصل هذه العوامل دعمها للقدرة الشرائية للأسر رغم ارتفاع التضخم الذي تقلصت حدته جزئيا بالآثار الإيجابية للموسم الفلاحي الملائم والذي من شأنه أن يحد من ارتفاع أسعار المواد الغذائية. وبالإضافة إلى ذلك، سيواصل نظام الدعم الاجتماعي المباشر دعمه للطلب لدى الأسر الأكثر هشاشة.

وسيعرف الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية، زيادات بـ 4,2٪ سنة 2026 ثم 3,9٪ سنة 2027، ليسجل مساهمة في النمو تناهز 0,8 نقطة سنة 2026 و 0,7 نقطة سنة 2027. وهكذا، سيسجل الاستهلاك النهائي الوطني ارتفاعا بـ 4,4٪ سنة 2026 ثم 2,8٪ سنة 2027، ليساهم في النمو بحوالي 3,3 نقطة سنة 2026 و 2,1 نقطة سنة 2027.

وسيتعزز الاستثمار الإجمالي خلال سنتي 2026 و2027 بتسارع إنجاز البنيات التحتية المرتبطة بالاستعداد للتظاهرات الدولية الكبرى وبدعم مجهودات استثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية. وهكذا سيسجل الاستثمار الإجمالي ارتفاعات ستبلغ حوالي 9,5٪ و 4,8٪ على التوالي سنتي 2026 و2027، مساهما بذلك في النمو بحوالي 3,2 نقطة سنة 2026 و 1,7 نقطة سنة 2027. وفي هذا السياق، سيعرف الطلب الداخلي زيادة بوتيرة 5,9٪ سنة 2026 و 3,4٪ سنة 2027، لتصل مساهمته في نمو الناتج الداخلي الإجمالي إلى حوالي 6,5 نقط سنة 2026 و 3,8 نقط سنة 2027.

مبيان 14. مساهمة أهم مكونات الطلب الداخلي في النمو الاقتصادي بالنقط

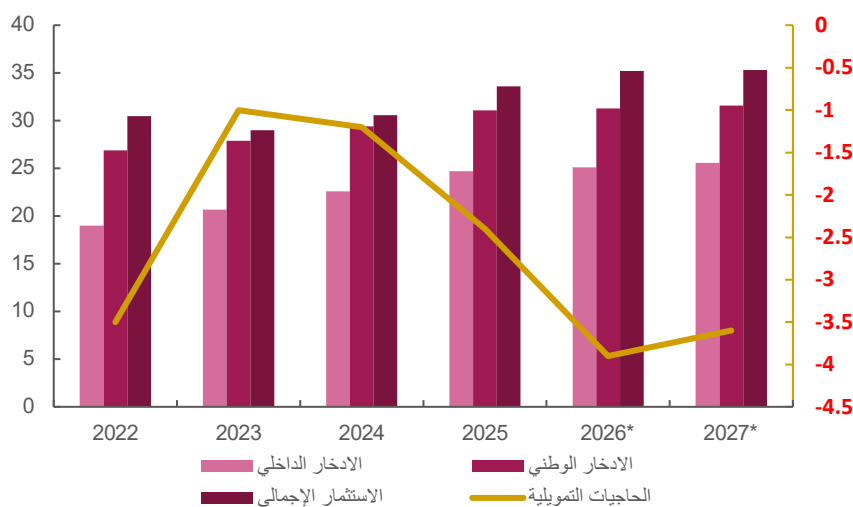


* توقعات.

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

وفي هذا السياق، سيواصل معدل الادخار الداخلي منحاه التصاعدي ليبلغ 25,1٪ من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2026 و 25,6٪ سنة 2027. وتعزى هذه الدينامية إلى نمو الناتج الداخلي الإجمالي الإسمي بـ 6,8٪ سنة 2026 و 4,5٪ سنة 2027 وإلى زيادة قيمة الاستهلاك الوطني بـ 6,2٪ و 3,8٪ على التوالي سنتي 2026 و 2027. وبناء على صافي المداخيل الخارجية، التي ستستقر في المتوسط في حدود 6,1٪ من الناتج الداخلي الإجمالي بين سنتي 2026 و 2027، سيواصل الادخار الوطني تحسنه ليناهز 31,3٪ من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2026 ثم 31,6٪ سنة 2027. وبالموازاة مع ذلك، سيؤدي معدل الاستثمار الإجمالي، الذي سيصل إلى 35,2٪ من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2026 و 35,3٪ سنة 2027، إلى تفاقم الحاجيات التمويلية التي ستستقر في حدود 3,9٪ من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2026 و 3,6٪ سنة 2027.

مبيان 15. معدلات مكونات الحاجيات التمويلية بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

تأثر المبادلات الخارجية بتقلبات الأسعار العالمية والتوترات الجيوسياسية

ستتطور المبادلات الخارجية خلال سنة 2026 في سياق يتسم بعوامل ملائمة للعرض وبظروف خارجية صعبة، حيث أثرت هذه الأخيرة على أسواق المواد الأولية مما أدى إلى مراجعة التوقعات الواردة في النسخة السابقة من الميزانية الاقتصادية. وهكذا، ستتأثر الصادرات سلبا بتراجع الطلب الخارجي الموجه نحو المغرب، تحت تأثير تباطؤ النشاط الاقتصادي لدى أبرز الشركاء التجاريين للاقتصاد الوطني.

وستتأثر الصادرات من الفوسفات ومشتقاته سنة 2026 بالتوترات اللوجستية وبارتفاع أسعار المدخلات. غير أن مرونة الجهاز الإنتاجي لمجموعة المكتب الشريف للفوسفات وتعليق الرسوم التعويضية الأمريكية والتنويع نحو أسواق دولية جديدة، ستساهم في خفض هذه التداعيات. وخلال سنة 2027، ستستعيد الصادرات من الفوسفات ومشتقاته ديناميتهما. ومن جهتها، ستواصل الصادرات من النسيج والألبسة منحها التنازلي، دون أن تستفيد بشكل كامل من حركة «التوطين القريب» المتوسطة. وتعزى هذه الصعوبات التي تواجهها الصادرات من النسيج من جهة إلى تراجع حصتها السوقية في إسبانيا لصالح منافسين آخرين خاصة تركيا ومصر، ومن جهة أخرى إلى انخفاض الطلب في السوق الفرنسي.

وبالإضافة إلى ذلك، ستعرف الصادرات من المنتجات الفلاحية ومن منتجات الصناعات الغذائية تحسنا، مستفيدة من الآثار الإيجابية للموسم الفلاحي الملائم 2025-2026، ومن قوة الطلب الخارجي على هذا الصنف من المنتجات. وبالمثل، ستعرف الصادرات من صناعات السيارات والطيران ارتفاعات خلال سنتي 2026 و2027 مقارنة بالمنحى الملاحظ خلال السنة الماضية. وستعزز الصادرات من قطاع السيارات خاصة بتأجيل بعض التدابير في أوروبا، الأمر الذي من شأنه أن يساهم في دعم الطلب. أما قطاع الطيران، فمن المرتقب أن يواصل نتائجه الجيدة، مؤكدا الصعود المستمر لهذه الصناعة وقدرتها على تعزيز حصتها في الأسواق الخارجية. وفي هذا السياق، من المرتقب أن تستقر وتيرة نمو حجم الصادرات من السلع في حدود 4٪ سنة 2026، قبل أن يسجل انتعاشا بـ 5,7٪ سنة 2027.

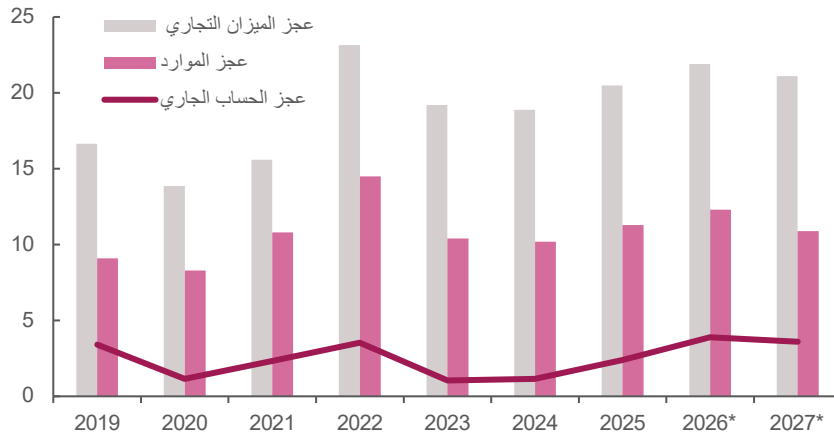
وعلى مستوى الواردات، سيؤدي التحسن الملحوظ في الإنتاج الفلاحي الوطني إلى تراجع الواردات من المنتجات الفلاحية والغذائية، خاصة من مشتريات الحبوب والحيوانات الحية والسكر الخام أو المكرر، مما يساهم في تخفيف فاتورة المواد الغذائية المستوردة. وفي المقابل، ستواصل الواردات من المنتجات نصف المصنعة و السلع التجهيز منحها التصاعدي، نتيجة استمرار المجهودات الاستثمارية. أما الواردات الطاقية، فمن المرتقب أن تواصل منحها الاتجاهي خلال سنتي 2026 و2027. وهكذا، سيسجل حجم الواردات من السلع ارتفاعا بـ 8,5٪ سنة 2026 و 7,3٪ سنة 2027.

وأدت التوترات الجيوسياسية التي عرفها مضيق هرمز خلال النصف الأول من سنة 2026 إلى اختلالات كبيرة في حركة النقل البحري، مما أدى إلى تراجع حجم المبادلات وارتفاع أسعار المواد الأولية. وهكذا،

ستعرف أسعار النفط زيادة بـ 31,8٪⁷ سنة 2026، في حين سترتفع أسعار الغاز الطبيعي الأوروبي بـ 22٪⁷. وستسجل أسعار الأسمدة الفوسفاتية بدورها منحنى تصاعدياً، بارتفاع بـ 5,8٪⁸ بالنسبة لأسعار فوسفات ثنائي الأمونيوم و 8,2٪⁸ بالنسبة للسوبور فوسفات الثلاثي، تحت التأثير المزدوج لارتفاع أسعار الطاقة والارتفاع الخاص بأسعار الكبريت والأمونياك، وهما مادتان أوليتان استراتيجيتان. أما القمح الأمريكي، فقد كان أقل تأثراً بهذه التوترات، حيث يتوقع أن يسجل ارتفاعاً محدوداً في حدود 4٪⁸.

وستعرف الأسواق انفراجاً مع تراجع حدة هذه الاختلالات تدريجياً سنة 2027، حيث سترجع أسعار النفط بـ 11,8٪⁷ وأسعار الفوسفات بأكثر من 10٪⁸. أما أسعار القمح، الأقل عرضة للصدمات الطاقة، فستعرف اعتدالاً في وتيرة ارتفاعها.

مبيان 16. مستوى العجوزات الخارجية بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

وعلى مستوى الخدمات، وهي الأنشطة الأقل عرضة نسبياً لاختلالات سلاسل القيمة العالمية، تشير المؤشرات إلى استمرار النتائج الجيدة لمداخيل السياحة والنقل. وفي ظل هذه الظروف، ستتفاقم فاتورة الواردات، حيث سترتفع قيمة الواردات من السلع والخدمات بـ 10,5٪ سنة 2026 قبل أن تتباطأ إلى 6,1٪ سنة 2027. ومن جهة أخرى، سترتفع قيمة الصادرات من السلع والخدمات بـ 8,3٪ سنة 2026 و 7,5٪ سنة 2027.

وسيعرف عجز الميزان التجاري سنة 2026، تفاقماً لينتقل من 20,5٪ من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2025 إلى 21,9٪ سنة 2026، قبل أن يتراجع إلى 21,1٪ سنة 2027. وسيمكن الفائض في ميزان الخدمات، بفضل صلابته البنوية، من حصر عجز الموارد في حدود 12,3٪ من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2026 قبل أن يتقلص إلى 10,9٪ من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2027.

وستحافظ تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج على منحها التصاعدي رغم تدهور القدرة الشرائية في أوروبا. وهكذا، سيصل عجز الحساب الجاري إلى 3,9٪ من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 2,4٪ سنة 2025، قبل أن يتقلص بشكل طفيف إلى حوالي 3,6٪ من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2027.

7 صندوق النقد الدولي: تحديث الآفاق الاقتصادية العالمية: يوليو 2026.

8 البنك الدولي، «آفاق أسواق المواد الأولية»، أبريل 2026.

تقوية المجهودات المالية في سياق تعزيز منحى تراجع المديونية

ارتكزت التوقعات المعتمدة في إطار الميزانية الاقتصادية التوقعية لسنة 2026 المتعلقة بالمالية العمومية على مسار نمو ملائم على الصعيد الدولي، مصحوبا بتعزيز النشاط الفلاحي الوطني واستمرار النتائج الجيدة لباقي القطاعات. غير أن تصاعد التوترات الجيوسياسية بالشرق الأوسط أدى، في إطار هذه الميزانية الاستشرافية، إلى مراجعة الإطار الماكرو اقتصادي، خاصة الفرضيات المتعلقة بتطور أسعار المواد الأولية والطلب الخارجي الموجه نحو المغرب.

وللتخفيف من تأثير هذه الأزمات الخارجية على السوق الوطنية، صادقت الحكومة على غلاف مالي إضافي بقيمة 20 مليار درهم برسم سنة 2026. ويهدف هذا التمويل الاستثنائي إلى الحفاظ على استقرار أسعار المواد الأساسية وتغطية النفقات غير المنتظرة، مع دعم أهداف النمو وتعزيز الشروط المالية.

وفي هذا السياق، ستواصل النفقات الإجمالية منحها التصاعدي لتستقر في حدود 28,1٪ من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2026 ثم 26,9٪ سنة 2027. وتعزى هذه الدينامية إلى الارتفاع المستمر لنفقات التسيير، خاصة نفقات الأجور، التي ستناهز 10,6٪ من الناتج الداخلي الإجمالي سنتي 2026 و 2027، ونفقات السلع والخدمات الأخرى التي ستستقر في المتوسط في حدود 7٪ من الناتج الداخلي الإجمالي خلال سنتي 2026 و 2027.

ومن جهتها ستفاقم نفقات المقاصة سنة 2026 مقارنة بالتوقعات السابقة، لتبلغ حوالي 1,2٪ من الناتج الداخلي الإجمالي نتيجة ارتفاع أسعار غاز البوتان الذي من المرتقب أن يتجاوز المستوى المتوقع في البداية والمقدر بحوالي 500 دولار للطن. ويضاف إلى ذلك استمرار الدعم الممنوح لمنهري النقل، وكذا ارتفاع التحويلات الموجهة إلى المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب. وتهدف هذه التدابير إلى الحفاظ على القدرة الشرائية للأسر في سياق يتسم بتفاقم الضغوطات التضخمية. ومن جهتها، ستستقر نفقات خدمة الدين العمومي خلال سنتي 2026 و 2027 في حدود 2,2٪ من الناتج الداخلي الإجمالي، في سياق يتسم بتشديد الشروط التمويلية في الأسواق الدولية، مما يرفع من تكلفة اللجوء إلى الموارد الخارجية.

وبخصوص نفقات الاستثمار، ستواصل الدولة مجهوداتها المالية لضمان إنجاز المشاريع البنيوية المبرمجة. وهكذا، من المرتقب أن تبلغ هذه النفقات 6,9٪ من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2026 و 6,4٪ سنة 2027. وسيؤدي هذا التوجه إلى تفاقم النفقات الإجمالية.

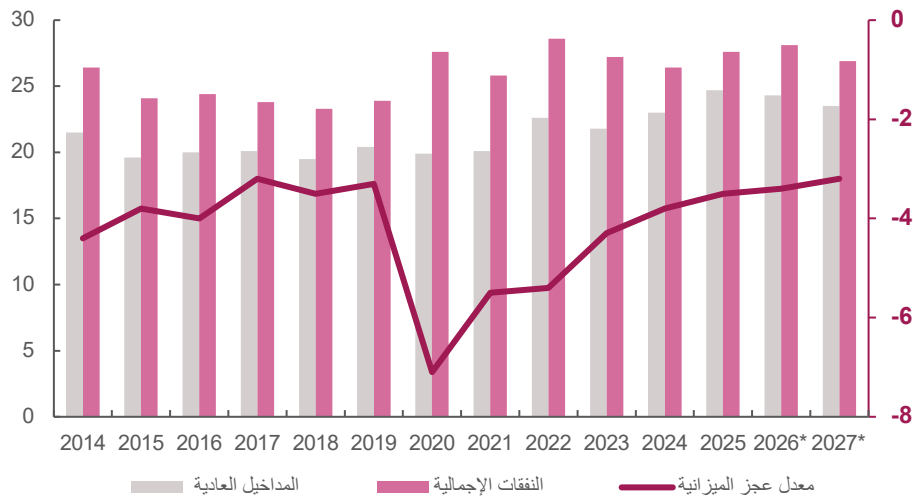
وعلى مستوى الموارد، ستواصل المداخيل العادية منحها التصاعدي لتبلغ حوالي 24,3٪ من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2026 و 23,5٪ سنة 2027. وتعزى هذه النتائج الجيدة إلى تطور المداخيل الجبائية التي ستبلغ حوالي 20,6٪ سنة 2026 و 20,4٪ سنة 2027. وستسجل الضريبة على الشركات زيادة ملحوظة، لتصل إلى حوالي 5,5٪ من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2026 و 5,4٪ سنة 2027. غير

أن مداخيل الضريبة على الدخل، ستراجع حصتها من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2026 بعد تراجع الأثر الاستثنائي المرتبط بعملية التسوية الجبائية الطوعية المسجلة في بداية سنة 2025. وهكذا، من المرتقب أن تبلغ الضرائب المباشرة حوالي 9,5٪ من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2026 و 9,2٪ سنة 2027.

وفيما يخص الضرائب غير المباشرة، فإنها ستعرف زيادة لتصل إلى حوالي 8,7٪ من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2026 و 8,8٪ سنة 2027، مستفيدة من تحسن الضريبة على القيمة المضافة الداخلية ومن مداخيل إضافية، نتيجة ارتفاع أسعار الواردات. ومن جهتها، ستبلغ المداخيل غير الجبائية، حوالي 3,4٪ من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2026 و 2,9٪ سنة 2027، ارتباطا بمساهمات المؤسسات والمقاولات العمومية، وكذا المداخيل الناتجة عن آليات التمويل المبتكرة.

وبناء على مجموع هذه التطورات، سيستقر عجز الميزانية في حدود 3,4٪ من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2026 و 3,2٪ سنة 2027 عوض 3,5٪ سنة 2025.

مبيان 17. معدل عجز الميزانية بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي



* توقعات.

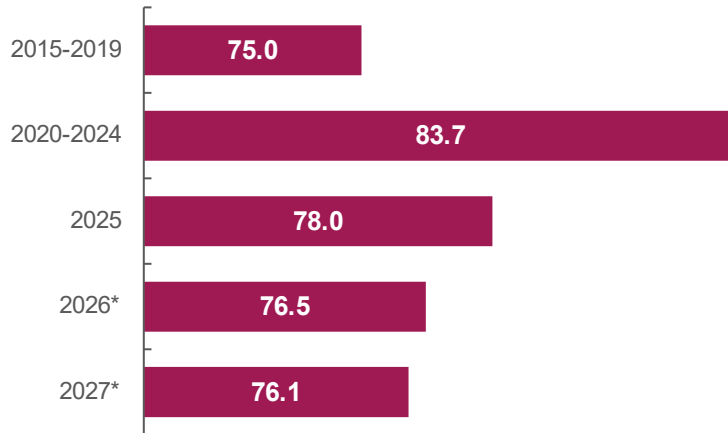
المصدر : وزارة الاقتصاد والمالية، المندوبية السامية للتخطيط

وبالرغم من استمرار الضغوطات على المالية العمومية، ستمكن مواصلة مجهودات تقوية المداخيل من تعزيز المنحى التنافلي لمؤشرات المديونية. وهكذا، وبناء على منحى تطور المؤشرات المالية، والتدابير المعتمدة في مجال التمويل الخارجي، وكذا مقتضيات قانون المالية لسنة 2026 والبرمجة الميزانية للثلاثة سنوات 2026-2028، سيستقر الدين للخزينة في حدود 65,8٪ من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2026، قبل أن يتراجع إلى 65,2٪ سنة 2027.

غير أن هذه الدينامية تخفي مسارات متباينة حسب مكونات المديونية، حيث سيعرف معدل الدين الداخلي للخزينة انخفاضا لينتقل من 47,8٪ من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2026 إلى 46,9٪ سنة 2027، في حين ستسجل المديونية الخارجية للخزينة منحا تصاعديا لتبلغ 18٪ من الناتج الداخلي

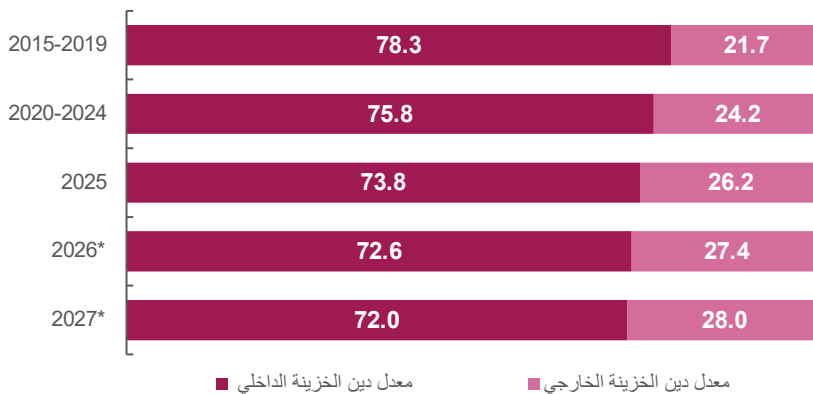
الإجمالي سنة 2026 ثم 18,3٪ سنة 2027. وبناء على الدين الخارجي لباقي القطاع العمومي، سيسجل معدل الدين العمومي الإجمالي تراجعاً طفيفاً، منتقلاً من 76,5٪ من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2026 إلى 76,1٪ سنة 2027.

مبيان 18. بنية دين الخزينة بالنسبة المئوية من المجموع



المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية، المندوبية السامية للتخطيط

مبيان 19. الدين العمومي الإجمالي بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي



المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية، المندوبية السامية للتخطيط

وعلى المستوى النقدي، ستساهم قوة الطلب الداخلي، المدعومة بظروف تمويلية ملائمة في تعزيز القروض البنكية. وسيؤدي ذلك إلى ارتفاع القروض على الاقتصاد بـ 8,6٪ سنة 2026 ثم 7,4٪ سنة 2027. وهكذا، وبناء على الاحتياطي من العملة الصعبة الذي يغطي ما يعادل 5,6 أشهر من الواردات من السلع والخدمات سنة 2026 و 5,8 أشهر سنة 2027، ستسجل الكتلة النقدية نمواً بـ 8,5٪ سنة 2026 و 5,9٪ سنة 2027.



مؤشرات ماکرو اقتصادية

توقعات		إنجازات			مؤشرات
2027	2026	2025	2024	2023	
تطور المحيط الدولي (ب.٪)					
3,4	3,0	3,5	3,5	3,3	الاقتصاد العالمي
-11,8	31,8	-14,4	-1,8	-17,2	سعر البترول
1,3	18,6	9,9	3,7	-9,7	أسعار المواد الأولية غير الطاقية
4,3	3,5	5	3,7	3,9	التجارة الدولية
2,9	2,6	4,9	0,7	-1,7	الطلب الخارجي الموجه نحو المغرب
الاقتصاد الوطني					
تطور القطاعات المنتجة (ب.٪)					
3,0	4,8	4,9	4,4	3,8	الناتج الداخلي الإجمالي بالحجم
-6,8	19,1	8,2	-5,7	1,5	القيمة المضافة للقطاع الفلاحي
4,2	3,3	4,5	5,6	4	الناتج الداخلي الإجمالي الغير فلاحي
3,7	1,1	3,3	3,8	0,9	القيمة المضافة للقطاع الثانوي
4,2	3,9	4,3	5,6	5,2	القيمة المضافة للقطاع الثالثي
1,5	1,9	1,6	4,1	7,3	معدل التضخم (المؤشر الضمني للناتج الداخلي الإجمالي)
تطور مكونات الطلب (ب.٪)					
3,4	5,9	6,1	6,7	5,1	الطلب الداخلي
2,8	4,4	2,1	4,1	5,3	الاستهلاك النهائي الوطني
2,4	4,4	1,2	2,9	4,7	الاستهلاك النهائي للأسر
3,9	4,2	5,1	8,0	6,8	الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية
4,8	9,5	16,3	13,9	4,4	الاستثمار الإجمالي
7,0	8,2	9,0	12,2	9,5	الواردات من السلع والخدمات
6,8	6,1	6,6	7,7	7,8	الصادرات من السلع والخدمات
أهم المعدلات (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)					
21,1	21,9	20,5	18,9	19,2	عجز الميزان التجاري
10,9	12,3	11,3	10,2	10,4	عجز الموارد
3,6	3,9	2,4	1,2	1,0	عجز الحساب الجاري
3,2	3,4	3,5	3,8	4,3	عجز الميزانية
65,2	65,8	66,6	67,7	68,7	دين الخزينة
76,1	76,5	78,0	80,2	81,2	الدين العمومي الإجمالي
35,3	35,2	33,6	30,6	29,0	معدل الاستثمار الإجمالي
25,6	25,1	24,7	22,6	20,7	الادخار الداخلي
31,6	31,3	31,1	29,4	27,9	الادخار الوطني





المندوبية السامية للتخطيط

ⵜⴰⵎⴷⵓⵔⴰ ⵜⴰⵎⴰⵎⴰⵔⵜ | ⵙⴰⵎⴰⵏⴰ ⵜⴰⵖⵓⵔⴰⵏⵜ

HAUT-COMMISSARIAT AU PLAN

الإيداع القانوني

2026PE0005

الرقم التسلسلي القياسي الدولي: 3119-6667 (ISSN)

ايولو 3-31، قطاع 16، حي الرياض، الرباط - المغرب، ص. ب.: 178 - 10001
الهاتف: +212(0)5 37 57 69 00 - الفاكس: +212(0)5 37 57 69 15

www.hcp.ma